الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة المسيلة محمد بوضياف الرقم التسلسلي:.....

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

تطور الوضع القانوني للجزائريين خلال الثورة التحريرية من 1954- إلى 1962-

إعداد الطالبة:

زياني سليمة

طخة مروة

إشراف الاستاذ:

لميش صالح

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
مسعود سيد علي	.....	لمسيلة	رئيـــسا
صالح لميش	.....	لمسيلة	مشرفا ومقررا
يعيش محمد	.....	لمسيلة	ممتحنـــا

السنة الجامعية:1440-1441 ه/ 2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى أول من تلفظ لساني باسمها فنبض قلبي الى التي أعطتني الأمل الذي أعيش له الى التي وهبت حياتها لي وأمرت أن تكمل رسالتها في الحياة فأنارت لنا السبيل وكانت لنا المثل الأعلى الى التي لو أهديتها حياتي لن تكفي في حقها أمي ثم أمي الحبيبة حفضها الله لنا واطال في عمرها.

الى الذي لا مثيل له كان وسيكون من سيعيش في أعماقي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم الى من علمني مبادئ الحياة وربائي على الصدق والاخلاص أبي العزيز حفضه الله لنا واطال في عمره.

الى بلسم روحي وحياتي، الى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي اخوتي كلتوم. رحمة. سهام. آية. رزيقة. والى أخوي علي. أيمن والى ابناء اخواتي حفضهم الله لنا وجعلهم ذخرا لوالديهم.

الى أعز الصديقات اللواتي جمعتني بهن الذكريات احلام. هاجر. فتيحة. أميرة. صباح. سلسى والى التي شاركتني عناء إعداد هذه المذكرة صديقتي الغالية سليمة زياني والى كل عائلتها إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي الى هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

إهـــــداء

إلي أولئك الذين وهبوا لي جل وقتهم ،إلي الذين تحملوا وصبروا إلى الذين شاركوني بأحاسيسهم ساعة بساعة

إلي من انتظروني طويلا ببهجة السعادة والاعتزاز

إلي من غمرتني بنبع حنانها ،إلي من شجعتني بكل صغيرة وكبيرة في حياتي حفظها الله لي وأدامها "والدتي العزيزة فاطمة"

إلي من علمني معني الكفاح والسير على خطى العلم إلي من وفر لي كل ما أحتاجه في سبيل تعليمي وأخذ بيدي إلى طريق العلم ولم يبخل عني بشيء حفظه الله لي وأطال الله في عمره "أبي العزيز الحسين "

إلي من جمعني بهم بيت واحد حضن واحد إلي من أجدهم ينيرون حياتي إلي من علموني الثقة والسير نحو الهدف إخوتي و وأخواتي "رابح ،صالح ،سعدي ،خالد أحمد ،نبيلة وخصوصا التي تحملتني وساندتني في إعدادها حبيبة ورندة "

إلي من تقاسمت معها مرارة وحلاوة هذا البحث زميلتي مروة .

ولا ننسي صديقاتي التي جمعتنا ذكريات لا تنسى معا ولا يمحوها الزمن

ولا ننسي أحلى كتاكيت العائلة"وبالخصوص إياد ،آية عبد النور،شهيناز،وأسيل ،إكرام، زكرياء ، أكرم"

إلي من ساندوني بالدعاء والكلمة الطيبة

إلي كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

Ziani Salima

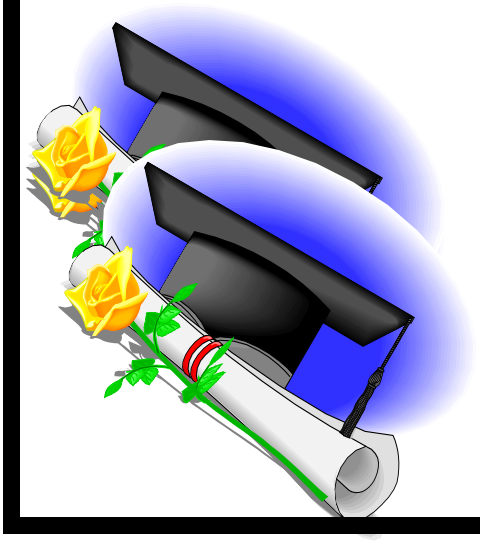

مقدمـــــــــــــــة

مقدمة :

اختلفت الثورة الكبرى الجزائرية، عن سابقاتها من الثورات المحلية الأخرى لما تميزت به من تنسيق محكم وتنظيم فائق لنشاطاتها المختلفة، ليس على المستوى المحلي فحسب وأيضا علي المستوى العالمي، مما جعل كافة الميزان ترجع إلي صالحها، وثبت أمام التيارات والعواصف التي حاولت نسفها طيلة سبع سنوات ونصف من الزمن، حتى تبلغ النصر النهائي حيث شكلت الثورة التحريرية (1954-1962)، فهي مرحلة هامة وفاصلة في تاريخ الأمة الجزائرية من جهة، وفي تاريخ النظام السياسي الفرنسي وما انفكت تفعل فعلها في عقلية الفرنسيين من جهة أخرى.

حيث قدمت السلطات الفرنسية العديد من المحاولات من أجل السيطرة على وضع في الجزائر، واعتبرت الثوار هم الخارجين عن القانون وقطاع طرق، اتخذت فرنسا مجموعة من الأساليب والإجراءات التي اتخذتها قصد القضاء على الثورة الجزائرية منتهجة عدة مشاريع لضرب الثورة التحريرية، حيث تدرج أسلوبها على تشويه الثورة والثوار وصولا إلي استخدام شخصيات ذو خبرة عسكرية وسياسية في الحروب أهمها "جاك سوستال" و"شارل ديغول" وغيرهم قادرون على كبح الثورة من خلال مختلف الأساليب والمخططات التي جاؤا بها والتي أخذت الطابع السياسي والاقتصادي وكذا الاجتماعية.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية دراستنا في:

تطور الوضع القانوني للجزائريين خلال الثورة التحريرية (1954-1962) أمر في غاية الأهمية لما فيه من قوانين و أحداث اقتصادية، اجتماعية وسياسية التي انتهجتها السلطات الفرنسية وجنرالاتها من أجل تطبيق مختلف الإجراءات القمعية والاغرائية لامتصاص غضب الشعب من جهة، وإخماد لهيب الثورة التحريرية من جهة أخرى وعزلها عن العالم الدولي

والهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية والتمسك بمبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وإنما هي قضية ذات تخصص محلي داخلي.

أسباب اختيار الموضوع:

– الدافع الذاتي لما كنا نشعر به من ميل خاص نحو دراسة هذا الموضوع لما يحتويه من أهمية كبيرة لمعرفة قوة وصلابة الثورة التحريرية في مواجهة الإستراتيجية الفرنسية والقمعية والإغرائية.

– الرغبة في التعرف على السياسات والإصلاحات التي انتهجها فرنسا لإخماد الثورة الجزائرية وذلك من خلال الوقوف على أهم المخططات والمشاريع التي طبقتها فرنسا في الجزائر من 1954إلى 1962.

– معرفة مختلف المشاريع الفرنسية وأيها كان لها التأثير على مسار الثورة.

– حساسية هذا الموضوع لأنه يمس جانب من خبايا فرنسا لبقائها في الجزائر.

– إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث الأكاديمية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول:

– ما هي أهم الإصلاحات والقوانين التي طبقتها فرنسا خلال الثورة التحريرية، وما هو رد فعل الجزائريين على ذلك؟

– ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات التالية والتي سنجيب عنها في فصول المذكرة:

– هل كانت هذه الإجراءات المتخذة مخطط لها من قبل؟ أم أن الثورة التي أجبرتها على ذلك؟

– فيما تجسد أهم المخططات التي اتبعها حكام فرنسا لكبح الثورة التحريرية؟ وهل تجسدت على أرض الواقع أم أنها كانت مجرد قناع يخفي من ورائه أهدافه الخفية؟

– هل نحجت مهمة جعل الجزائر الفرنسية من خلال الإصلاحات المطبقة والقوانين الصادرة؟

المنهج المتبع:

وللإجابة عن هذه الإشكالية التي تتمحور حولها العديد من التساؤلات اتبعنا مناهج يحتاجها طبيعة الموضوع.

– **المنهج التاريخي الوصفي:** هذا المنهج الذي يهتم بوصف الأحداث التاريخية حسب تسلسلها الزمني، لأن موضوع البحث هو جملة مكن الأحداث والتطورات في تاريخ الثورة التحريرية.

– **المنهج التاريخي التحليلي:** وقد اعتمدناه في دراسة المادة العلمية وتحليلها والبحث عن حقيقة التطور القانوني للثورة والمخططات الإصلاحية الفرنسية التي طبقتها فرنسا في الجزائر من أجل تطويق الثورة 1954–1962 وردود الفعل المختلفة حولها.

خطة البحث:

بعد جمعنا للمادة العلمية والمصادر والمراجع والدوريات ومن خلال ما تحصلنا عليه حيث:

خصصنا الفصل التمهيدي لحدث اندلاع الثورة التحريرية الكبرى وتطرقنا للظروف السياسية التي سبقت الثورة وكيفية التحضير للعمل المسلح في أول نوفمبر باعتبارها مرحلة هامة في تاريخ الجزائريون ورد فعل الحكومة الفرنسية على الثورة .

أما الفصل الأول فقد خصصناه للقوانين الفرنسية بالجزائر 1954–1962 وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول لمشروع جاك سوستال 1955–1965 عرجنا من

خلاله الإجراءات تمهيدية لجاك سوستال ومشروعه الذي ناضل من أجله والمتمثل في سياسة الإدماج التي ارتبطت باسمه وأهم الأهداف التي سعي لتحقيقها وردود فعل الجزائريين والفرنسيين على المشاريع السوستالية. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لإصلاحات روبير لاكوست وسياسة التهدئة والأمن 1956-1958 عرضنا من خلاله ظروف تولي روبير لاكوست إدارة الجزائر، وتحدثنا عن قانون الإطار وأهم ما تضمنه وأهدافه وردود الفعل المختلفة حول مشروع لاكوست، وأخير وليس آخرا المبحث الثالث عرضنا فيه مشاريع التهدئة الفرنسية في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962 إذ تناولنا فيه كيف حاول حاول الجنرال ديغول إنقاذ الجزائر الفرنسية وأهم المشاريع والإصلاحات الدستورية التي اعتمدها والمبادرات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية لمواجهة جبهة التحرير الوطني وختمنا هذا المبحث برد فعل الجزائريين على الإستراتيجية العسكرية.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان القضية الجزائرية في المحافل الدولية وموقف الهيئات والمنظمات منها هيئة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، حركة عدم الانحياز وموقف فرنسا من ذلك.

أما خاتمة البحث فقد دونت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

تقييم المصادر والمراجع:

قد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع الهامة في تاريخ الجزائر الحديث.

أ المصادر

- مذكرات الأمل للجنرال شارل ديغول الذي يتضمن كل مال يتعلق بهذه الفترة بالإضافة إلا أنه من حكام الجزائر والذي تكلم عن أهم الاستراتيجيات والمخططات التي طبقها خلال الثورة التحريرية؛

- مذكرات علي كافي التي تكتسي أهمية قيمة لأنها صادرة من أحد الشخصيات البارزة التي شاركت في الثورة التحريرية؛
- أحمد توفيق المدني في كتابه هذه هي الجزائر الذي أفادنا في كثير من الأحداث التي تخص هذه الفترة وخصوصا معرفة الأحوال السياسية في الجزائر قبل اندلاع 1نوفمبر 1954 ومعرفة موقف هيئة الأمم المتحدة من القضية الجزائرية.
- ولا ننسى جريدة المجاهد التي نشرت مقالات راقية و قيمة شملت كل مجالات الثورة، وهي بمثابة سجل يومي أو مذكرة يومية يسجل فيها الأحداث والأخبار السياسية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني.

ب المراجع:

فهناك كتب ومجلات علمية مفيدة في هذا الموضوع وكذلك بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي لها علاقة بموضوع البحث:

لخضر شريط وآخرون في كتابه إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية تناول هذا الكتاب أهم المشاريع والمخططات التي قامت بها فرنسا للقضاء على الثورة وخصوصا في الأسلاك الشائكة.

- محمد الطيب العلوي مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830حتى ثورة نوفمبر تكلم عن كثير من المواضيع والنقاط الهامة في تاريخ الجزائر وخصوصا الثورة.
- الغالي غربي في كتابه فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) والذي أفادنا كثيرا في أهم المشاريع التي قدمتها السلطات الفرنسية في الجزائر أهمها جاك سوستال وروبير لا كوست.
- أما أهم الرسائل الجامعية التي أفادتنا مذكرة الماجستير للطالب بوهناف يزيد مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين

(1954-1962) التي نوقشت بجامعة الحاج لخضر بباتنة 2013 -2014.

الصعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث:

– صعوبة الحصول على مراجع وذلك بسبب غلق المكتبات العامة والجامعية في ظل هذه الظروف.

– قلة التواصل مع الأستاذ المشرف.

-تفشي جائحة كورونا كوفيد 19التي لم تسمح لي بالتواصل مع الزميلة.

بالرغم من هذه الصعوبات التي واجهتنا إلا أننا أتممنا بحثنا هذا بفضل الله عز وجل، ثم بفضل الأستاذ المشرف، فالشكر الجزيل موصول إلي الله عز و جل.

الفصل التهميدي: الظروف السياسية في الجزائر وكيفية التحضير لأول نوفمبر 1954

-مظاهرات 8ماي 1954

-الحركة الوطنية ما بعد8 ماي1954

-المنظمة الخاصة واكتشافها 1947-1950

-أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953

-اللجنة الثورية للوحدة والعمل

-مجريات اندلاع الثورة التحريرية 1نوفمبر 1954

-موقف فرنسا من الثورة التحريرية

ـ مظاهرات 08 ماي 1945 .

تحتل حوادث 08 ماي مكانة تاريخية في الحركة الوطنية و تختلف أسبابها و طبيعتها و نتائجها عن الحوادث التي عرفتها البلاد منذ الاحتلال الفرنسي[1]، حيث اتفق المؤرخون الذين دونوا مجازر 08 ماي 1945 على فضاعة و همجية الاستعمار الذي ارتكب مجازر بشعة التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بانهزام ألمانيا تحت ضربات السلاح الأمريكي الفتاك و شاء الله أن تلعب فرنسا دور المنتصر الجبار مع المنتصرين[2]، ففي هذا اليوم احتفل العالم الغربي (الحر) بعقد هدنة مع ألمانيا و أراد الجزائريون أن يشاركوا في هذا الاحتفال منها كانت فرصة لهم لتذكير فرنسا بوعودها و رغبة الجزائر بالانفصال عن فرنسا التي لم تغفر لهم جرأتهم على المطالبة بالحرية و الاستقلال والكرم، لكنها كانت عاجزة نتيجة ضعفها أيام الحرب عن ضربهم، فكتمت النوايا الإجرامية إلى حين سنوح فرصة الانتقام في ظل الأوضاع الدولية المشجعة كتأسيس الجامعة العربية 22 مارس 1945 و انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو في ماي 1945، حيث فرحت البشرية بانتهاء الحرب العالمية الثانية[3]، خرج الجزائريين في مختلف أناء البلاد: قسنطينة، سطيف، قالمة، خراطة للاحتفال رافعين الراية الوطنية حيث تم استفزاز المتظاهرين الذين رفضوا الامتثال لأوامر السلطة الاستعمارية الذين لم يتردد والى اللجوء إلى أسلحتهم .....و إطلاق النار عليهم، فكان ذلك إيذانا ببدء مجزرة على أيدي أفراد الشرطة الفرنسية.[4]

---

[1]ـ محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر، دار البعث لطباعة و النشر ، الجزائر، ط 1985 ،ص 217 .

[2]ـ أحمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر،مكتبة النهضة المصرية،ص 176 .

[3]ـ بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 –1989 ،ج1 ،دار المعرفة الجزائر ، ط 2006 ،ص 455.

[4]ـ محمد العربي الزبيري :تاريخ الجزائر المعاصر ،ج1 ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،ص77.

حيث راح ضحيتها 45ألف شهيد من الجزائريين و ضبط المناضلين هذا العدد 45000 من بين 5.560 جزائري موقوف حكمت المحاكم العسكرية 1319 شخصا (99 حكما بالإعدام، 64 حكما بالأشغال الشاقة مدى الحياة،329 حكما بالأشغال الشاقة لمدة معينة، 250 تبرئة،577 من غير حكم). [1]

بالإضافة إلى سلب و نهب و انتهاك الحرمات على أوسع نطاق و تدمير مئات القرى.[2]

– بعد كل هذه الحوادث المباشرة تأكد الجزائريون أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

– بأن الكفاح السياسي السلمي الذي مارسوه منذ عام 1919 لا يجدي نفعا مع الاستعمار.

– أن الوعود الفرنسية منذ الاحتلال حتى عام 1945 لم يتحقق منها وعد ولا يمكن أن يتحقق في ظل الاستعمار.

– أن الجزائر جزائري لا قيمة له سواء كان من دعاة الإدماج، الإصلاح، الاستقلال... سواء ارتدى البدلة العسكرية الفرنسية أو رفض ارتدائها. [3]

– الحركة الوطنية ما بعد 08 ماي 1945.

في 09 مارس 1946 أصدر المجلس التأسيسي الفرنسي الأول مشروع قانون العفو العام فأطلقت فرنسا سراح السجناء الجزائريين، في مقدمتهم الشيخ **البشير الإبراهيمي وفرحات عباس** وتأخر إطلاق سراح **مصالي الحاج** إلي شهر أكتوبر 1946. [4]

---

[1]ـ محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر من (1830 – 1954) ،تر: محمد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية ،ط1 ،2008 ،ص 346 .

[2]ـ بشير بلاح: مرجع سابق ، ص 459 .

[3]ـ محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، م ص 217.

[4]ـ بشير بلاح : مرجع نفسه،ص 363 .

إذا كان فرحات عباس في هذه الفترة حرا طليقا وأسس حزبه الجديد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري..... لكن هذا الحزب شارك في الانتخابات التشريعية وحصل علي 11مقعدا من جملة 13 مخصصة للنواب المسلمين، حيث قام بإعداد مشروع الإصلاحات السياسية الذي سيناقش في البرلمان الفرنسي، وبالفعل قدم فرحات عباس مشروعه إلي البرلمان الفرنسي في 09 أوت 1946 وطالب فيه الحكومة الفرنسية بإنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال داخلي والحكومة الجزائرية لها علمها الوطني. [1]

استأنفت جمعية العلماء برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي نشاطها في مجالات التعليم والإرشاد الإسلامي لاستعادة الهوية العربية الإسلامية المضطهدة.

تحول الحزب الشيوعي الجزائري إلي أصحاب الحرية الديمقراطية، وقدم مشروع قانون أساسي للجزائر إلي البرلمان الفرنسي 13مارس 1947 نص خاصة علي تقاسم السلطة بين الجزائريين والمستوطنين. [2]

بعد عودة مصالي الحاج إلي الجزائر يوم 13اكتوبر،1946 شرع في التأسيس حزب الشعب الجزائري من جديد، والمشاركة في الانتخابات التشريعية الخاصة بالبرلمان الفرنسي يوم 10نوفمبر 1946، عندما انعقد المؤتمر نشب خلاف بين مصالي الحاج الذي كان يدعو إلي المشاركة الانتخابية والعودة إلي العمل السياسي بالطريقة القانونية بين الدكتور "أمين دباغين" "طيب بولحروف"، اللذين كانا يطالبان بالتوجه إلي العمل العسكري بدلا من الاكتفاء بالعمل الحزبي التقليدي هكذا قدم مصالي الحاج قائمة المرشحين من حزبه إلي السلطات الفرنسية تحت اسم حزب جديد حركة انتصار الحريات الديمقراطية. [3]

[1]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962،دار الغرب الإسلامي ، ط1 ،1997 ،ص 311.

[2]- بشير بلاح: مرجع سابق ، ص 364.

[3]- عمار بوحوش: مرجع نفسه ،ص ص 311 ،312 .

- المنظمة الخاصة واكتشافها.

يعود تأسيس المنظمة الخاصة إلي أول مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في تاريخ 15فبفري 1947حيث وافق الجميع علي إنشاء منضمة شبه عسكرية 'تحت إشراف الحزب عرفت بالمنظمة السرية أو الخاصة.[1]

تنحصر مهمة المنضمة الخاصة في حراسة مسئولي الحزب والإشراف علي سير الأمور بأمان، من خلال التجمعات الشعبية 'لم تكن هذه النوايا الهيكلية الأولي المرتبطة عضويا بهيكلة حزب الشعب الجزائري، وذلك بهدف صونها من المضايقات الإدارة الاستعمارية'كان علي رأسها محمد بلوزداد وجملة من أعضائها: **مصطفى عبد الحميد علي بناي، مصطفى دحمون، احمد حدانوا الملقب "الكابا"، عبد القادر بودة، محمد بوعياش، محمد هني الملقب "داقي"، عبد القادر تاغيلت، رابح زعاف** الذي كان يشرف علي محاربة تعاطي الخمر في حي القصبة، وكلا من **يوسف حمود** و **عبد الرحمان حفيظ** اللذان يشرفان علي تمويل والتنظيم.[2]

وهكذا وجدوا أنفسهم على رأس منظمة بالغة السرية لها مهمة التحضير للثورة، مع انه لم تكن هناك تجربة ثورية ولا حتى كفاءات سياسية خاصة.... [3]، حيث اخذ

---

[1]- الغالي غربي: فرنسا و الثورة الجزائرية 1954 -1958، دراسة في الممارسات والسياسات ،غرناطة للنشر والتوزيع ، د. ط ، د .ت ،ص 67.

[2]- يوسف بن خده: جذور أول نوفمبر 1954 ،تر مسعود الحاج مسعود، دار الشاطبية للنشر و التوزيع الجزائر ،ط2، 2012، ص 175.

[3]- وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح من 1954 -1962، دار المعرفة للطباعة، ط 2009، د ط ،ص 20.

المواطنون في مختلف الأعمار يلتحقون بالجبال في سرية تامة للتدريب علي حمل السلاح وقد تمكنت من تجنيد 3000 شخص، واعتبرت المنطقة الأولى لأوراس مكانا للتدريبات العسكرية مخزنا للأسلحة والذخيرة، ومأوى للمناضلين الملاحقين من طرف السلطات الفرنسية[1].

وفي عام 1948حققت المنظمة في ميدان الإعداد والاستعداد تقدما هائلا يوشك علي الانتهاء، حتى تقدم مسئول المنظمة بتقرير إلي اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهو تقرير رائع يكتسي أهمية خاصة في ذلك الوقت اشتد فيه الزجر والقمع والصراع الحزبي. [2]

يعتبر اكتشاف المنظمة الخاصة اكبر ضربة تعرض لها التيار الثوري من طرف الشرطة الفرنسية، بعد أن قام احد عناصرها "**جباري عبد الرحيم**" الذي قدم معلومات مفصلة عن المنظمة للسلطات الاستعمارية، وتعود خلفيات هذه الحادثة إلي فرار عبد الرحيم من قبل قيادة المنظمة علي مستوى عمالة قسنطينة لتأديب هذا العنصر الذي لم يلتزم بقوانين المنظمة، وكانت لجنة التأديب المكونة من **عمار بن عودة، ديدوش مراد عبد الباقي بخوش، حسين بن الزعيم، إبراهيم عجامي**، إلا أن هؤلاء فشلوا في هذه المهمة الموكلة لهم، حيث استطاع المدعو **رحيم** من الفرار والاحتماء بالشرطة الفرنسية كاشفا أسرارها وعدد مناضليها. [3]

و تسببت هذه العملية بالكارثة إلي المنظمة، إذ اكتشف أمرها من قبل السلطة الفرنسية ولم تكن علي علم بذلك، وتعرفت الشرطة على أعضائها ....وألقت القبض على أكثر

---

[1]ـ حسين آيت أحمد : روح الاستقلال (مذكرات مكافح) (1952 –1992)، تر: سعيد جعفر ، منشورات البرزخ ، ط 2002 ،ص 145.

[2]ـ محمد طيب العلوي: ، مرجع سابق ، ص 253 .

[3]ـ الغالي الغربي: مرجع سابق، ص 69.

من 300 مناضل موزعين في القطر، وحكمت عليهم أحكام قاسية إما بقية المناضلين فقد تفرقت واختفى بعضهم، منهم من اعتصم بالجبال ومنهم من اختار التنقل بين المدن والقرى، وبذلك أصيبت المنظمة الخاصة بنكسة لم تتمكن بتوقعها وتأثر أعضائها المسجونين وغير المسجونين واتهموا إدارة الحزب بأنها تخلت عنهم وتبرأت منهم ومنذ ذلك الحين والحزب يواجه أزمات. [1]

-أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة اتخذت فرنسا إجراءات شديدة بحق أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اعتقلت رئيسها إثر الجولات الحماسية التي قام بها في وسط البلاد في 14 ماي 1952، و فرضت الإقامة الجبرية بمدين نيوز بغرب فرنسا.

شهدت السياسة الجزائرية في تلك الأثناء تنازعا بين القوى السياسية و تطاحنا على المناصب و المصالح ..... و ظهور طبقة من محترفي الروتين السياسي و اشتراك الخلافات و اقتراف الموبقات، طالت تلك الظاهرة على حركة انتصار الاستقلالية التي نشب خلاف داخلها بين مصالي و أنصاره بين أكثرية أعضاء اللجنة المركزية حول أسلوب إدارة الحزب منذ عام 1951 [2]. العائد إلى تباين في التفكير و أساليب الإدارة و كانوا بين أمرين من التسيير الجماعي أو السلطة المطلقة لمصالي الحاج. [3]

حيث تعود بوادر الانشقاق السياسي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب في مارس 1950، كان ذلك بسبب الجدال حول مكانة و صلاحيات

[1]ـ محمد طيب العلوي: مرجع سابق، ص 247.

[2]ـ بشير بلاح : مرجع سابق ،ص 455 .

[3]ـ فرحات عباس : ليل الاستعمار ،نقله إلى العربية أبو بكر رحال ،نقح تر:بوبا كير ،دار القصبة للنشر حيدر–الجزائر ،2005،ص161 .

رئيس الحزب و الموافق من الانتخابات و التحالف مع الأحزاب السياسية الجزائرية و ازدادت مشاكل الحزب تجذرا من خلال اتساع الهوة بين أعضاء اللجنة المركزية التي تغلب عليها التيار المعتدل من جهة، و بين زعيم الحزب و مجموعة من الشباب المتحمسين إلى العمل العسكري و من جهة ثانية، إلا أن غياب زعيم الحزب بسبب إلقاء القبض عليه من قبل الإدارة الاستعمارية فتح المجال أمام المعارضة من المركزيين على أن مصالي الحاج أسلوبه جائر و ألفاضه عنيفة و الميل إلى إثارة الجماهير و عدم قدرته على العمل بفعالية[1]. وحسب مذكرات أحمد توفيق المدني أن مصالي الحاج الذي قاوم الاستعمار و ضحى و سجن و جابه الموت جهارا لا يصلح لقيادة الحزب و أنه لا يمكنه أصلا على أن يحافظ على مكانته[2]. أما المصاليين فهم يردون بأن المركزيين ينتهجون سياسة إبعاد و تهميش المصاليين من مراكز قيادة الحزب. [3]

و في ظل هذه الظروف ظهر تيار ثالث أنكر على الحزب و انقسامه و فضل الحياد الذي تحول على يد **محمد بوضياف، مراد ديدوش** إلى تنظيم اللجنة الثورية للوحدة و العمل و لم يجد هذا التنظيم الصدى الذي كان يأمله لأن أغلبية المناضلين الحياديين تجنب الشقاق و توسيع الخلاف و انضمامهم إلى اللجنة الثورة للوحدة و العمل. [4]

- اللجنة الثورية للوحدة و العمل:

تأسست في 23 مارس 1954 من أربعة أعضاء اثنان من المنظمة الخاصة (**محمد**

---

[1]- الغالي الغربي: مرجع سابق، ص74 .

[2]- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، لشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر،1982 ،ص 16.

[3]- غالي غربي: مرجع نفسه، ص47.

[4]- محمد طيب العلوي : مرجع سابق ، ص 248

بوضياف،مصطفى بن بولعيد)،و اثنان من اللجنة المركزية (**محمد دخلي،رمضان بن بوشبوية)** ، حالت اللجنة الثورية للوحدة و العمل قبل كل شيء أن تحافظ على وحدة الحزب و فكرت في تنظيم مؤتمر واسع بصفة ديمقراطية لانتخاب قيادة ثورية و أكدت اللجنة حيادها في نزاع بين المصاليون و المركزيون و أنشأت نشرية داخلية لتعميم أهدافها. [1]

ـ اجتماع لجنة 22:

عقد في 25 جويلية 1954 تم في دار الياس دريش بالعاصمة [2] ، حضره 22 عضو* من المنظمة الخاصة ممثلين لكل مناطق البلاد باستثناء منطقة القبائل التي بقيت وفية لمصالي الحاج، و كان هدف الاجتماع هو إيجاد حل ملائم لإنقاذ الأمة الجزائرية من خطر التفكيك و التشتيت الذي يغذيه الاستعمار و توصل المجتمعون إلى: [3]

- الحياد أو عدم الدخول في الصراع بين المركزيين و المصاليين .
- العمل على توحيد جناحي الحزب .
- تدعيم موقف لجنة ثورية للوحدة و العمل في أهدافها الثلاث (الثورة، الوحدة، العمل).
- تفجير الثورة في تاريخ تحدده اللجنة المصغرة .

---

[1]ـ محفوظ قداش : مرجع سابق، ص391 .

[2]ـ محمد طيب العلوي : مرجع سابق، ص 248.

*: مصطفى بن بولعيد ، محمد بوضياف ، العربي بن المهيدي ، ديدوش مراد ، رابح بيطاط ، زيغود يوسف ، بوجمعة سويداني ، عمار بن عودة ، باجي مختار ، عبد الحفيظ بوصوف ، عبد الله بن طوبال ، أحمد شعيب ، رمضان ابن عبد الملك ، حبشي عبد السلام ، محمد مشاطي ، السعيد بوعلي ، سليمان ملاح ، عثمان بلوزداد ، الزوبير بوعجاج ، محمد مرزوقي ، يوسف حداد ، عبد القادر لعموري .

[3]ـ رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ،دار المعرفة الجزائر ،ص13.

– انتخاب مسؤول يتولى تكوين لجنة مصغرة. [1]

إن نجاح مجموعة 22 في خطواتها الأولى جعلها أكثر حزما من تحركاتها و اتصالاتها السرية و عقد الستة * سلسلة من الاجتماعات في الجزائر العاصمة بداية من سبتمبر في نفس السنة [2]، اجتمعت اللجنة لدراسة بعض القضايا.

– نتائج الاتصالات و التحركات.

– قضية التنظيمين السياسي و العسكري.

– السلاح و كيفية الحصول عليه.

– الأموال الضرورية.

– مواصلة الاتصالات بالأحزاب و الهيئات لحبس نفضها و التعرف على مواقفها فيها إذ انفجرت الثورة[3].

إلى غاية أخر اجتماع لهم بتاريخ 24 أكتوبر 1954، و في هذا الاجتماع درست الخطوط العريضة التي يجب أن تقوم عليها الثورة الجزائرية. [4]

– ضبط هذا الاجتماع تاريخ إعلان الثورة.

---

[1]ـ محمد الطيب العلوي: مرجع سابق ،ص ص249،248.

* :محمد بوضياف ، مصطفى بن بولعيد ، ديدوش مراد ، كريم بلقاسم ، العربي بن مهدي ، رابح بيطاط .

[2]ـ محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص25.

[3]ـ محمد الطيب العلوي: مرجع نفسه، ص249.

[4]ـ محمد العربي الزبيري و آخرون : مرجع نفسه ، ص 25.

– الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة و إشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.

– إبقاء تفجير الثورة سرا.

– ضبط و صيانة الأسلحة القديمة المخزنة في مخابئ المنظمة الخاصة التي لم تكتشفها الشرطة الفرنسية عام 1950.

– تعيين منسق بين المناطق بين الداخل و الخارج و قد كلف بهذه المهمة محمد بوضياف[1].

– حيث تم تسمية جبهة التحرير الوطني كإطار سياسي عام للثورة الجزائرية و تسمية الجناح العسكري جيش التحرير الوطني[2].

– إعداد مشروع يعلن الثورة و يوضح أهدافها (بيان أول نوفمبر).

– تقسيم البلاد إلى خمس مناطق و توزيع المسئولين عنها:

– المنطقة الأولى: هي الأوراس، قائدها مصطفى بن بولعيد.

– المنطقة الثانية: هي الشمال القسنطيني، قائدها ديدوش مراد.

– المنطقة الثالثة: هي القبائل، قائدها كريم بلقاسم.

– المنطقة الرابعة: هي وهران، قائدها العربي بن لمهيدي.

– المنطقة الخامسة: هي العاصمة، قائدها رابح بيطاط.[3]

---

[1]ـ محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص ص250،251.

[2]ـ محمد العربي الزبيري وآخرون: مرجع سابق،ص 25.

[3]ـ سعيدي وهيبة: مرجع سابق، ص 21.

- مجريات اندلاع الثورة نوفمبر الجزائرية 1954:

تميزت ليلة الفاتح من نوفمبر 1954بالتنظيم المحكم يدل دلالة واضحة على وجود مخطط مدروس يتسم بالجدية والعزم، فعند منتصف الليل بالضبط، وفي مناطق مختلفة من أنحاء الوطن، نفذت عمليات عسكرية ووزعت منشورات باللغتين العربية والفرنسية إيذانا ببدء الكفاح المسلح الذي طالما انتظرته جماهير العمال والفلاحين للخلاص من أغرب وأبشع استعمار عرفه العالم الحديث[1]، كما وقع الاتفاق من قبل المناضلين بتنسيق محكم بعمليات مختلفة من تنفيذ الإعدام من بعض الخونة ونصب الكمائن لقوات العدو من شرطة ودرك وجيش وهجمات على ثكنات العدو وبعض مصالحه الإدارية والتقنية وعلى مزارع المعمرين وقد بلغت هذه العمليات كلها حوالي مائة عملية. [2] حيث قام بتنفيذها الوحدات الثورية الأولي وذلك أو أكثر من ثلاثين نقطة من أنحاء الوطن خاصة في شمال قسنطينة، وفي ولاية لأوراس واستخدام الثوار في هجماتهم القنابل المحرقة، ثم أخذوا الانسحاب إلى قواعدهم في الجبال، وأخذت القوات الفرنسية باتخاذها أطلقت عليه اسم "إجراءات الأمن "وكانت قوات الثوار تقدر آنذاك ببضعة ألاف[3]، ولقد استعمل الثوار، في كافة العمليات، أسلحة تكاد تكون موحدة، فالقنابل التي تم تفجيرها مصنوعة محليا، الأسلحة، في أغلبها، أسلحة صيد أو هي من بقايا الحرب العالمية الثانية التي حافظ عليها المناضلون والتي لم تقع في قبضة السلطات الفرنسية[4].

---

[1]ـ محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1 ،1986 ، الجزائر ، ص 89 .

[2]ـ زهير إحدادن: مختصر في تاريخ الثورة 1954– 1962 ،مؤسسة إحدادن للنشر و التوزيع الجزائر ، ط1، 2007 ، ص 12.

[3]ـ بسام عسلي : جيش التحرير الوطني ، دار النفائس ، ط1، 1989 ،ط2، 1986،ص15

[4]ـ محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع نفسه ،ص89.

- موقف فرنسا من الثورة:

إن ما يميز ردود الفعل الفرنسية إزاء غرة نوفمبر هو الارتباك الشديد حيث فوجئت فعلا بانطلاق شرارة الثورة التي لم تتوقعها. [1]

حيث تجلى موقف السلطات الاستعمارية في أول الأمر، كما كان شأنها في جميع المناطق فكان بها إن بدأت بالاعتقال من لا علاقة له بالأمر وأخذت تعزز قواتها بدون جدوى وزيادة الإمدادات العسكرية. [2]

- حيث أرسل ما لديهم من القوى أول يوم أي نحو مائة ألف جندي ووزعوهم على بعض النقط الحساسة ورموا ببعضهم في ميدان الأوراس قصد إخماد حركته والتنكيل بأهله، ثم أخذ ويستعملون وسائل الزجر والفظاعة للقضاء على الثورة.[3]

- حيث تنوعت ردود الفعل واختلفت في مواقفها الرافضين مبدئيا لمطالب بيان أول نوفمبر إلي ردع هذه الحركة بقوة وبسرعة متهمة حينها حركة انتصار الحريات الديمقراطية المسؤولة عما يقع في الجزائر. [4]

- هناك من اعتبرها اعتداءات التي لا يقوم بها إلا الجبناء قامت بها مجموعة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئين [5]، أن هذه العمليات ليست عملية

---

[1]- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص264.

[2]- زهير إحدادن : مرجع سابق ،ص17.

[3]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر ،مصدر سابق، ص217.

[4]- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962،مرجع سابق ،ص29.

[5]- مولود قاسم نابت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا علي غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر ،دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ،ط2007،ص99.

مصادفة أو أنها أحداث عفوية غير مخطط لها وهادفة شأنها شأن الوقائع والأحداث السابقة التي تمكن الاستعمار الفرنسي بالقضاء عليها بكل سهولة، بل أن هذا التوقيت الدقيق سوف يفرض على المستعمر بأن هناك وحدة وطنية وتخطيطا محكما[1]. يجب أن تنتهي بسحق الثورة والاحتفاظ بما كانوا يسمونه الجزائر فرنسية التي تنهي على تثبيت سلطتها المباشرة وسيطرة نفوذهم[2].

[1]ـ محمد الحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار الهومة للنشر، الجزائر، 2009،ص 69.

[2]ـ شارل ديغول: مذكرات ديغول (مذكرات الأمل)، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، ص 50.

-الفصل الأول: أهم المخططات و القوانين الفرنسية بالجزائر 1954 -1962

-المبحث الأول: مشروع جاك سوستال 1955-1956.

-المطلب الأول: مشروعه الإصلاحي

-المطلب الثاني: أهداف المشروع

-المطلب الثالث: ردود الأفعال الجزائرية الفرنسية على إصلاحات جاك سوستال

- المبحث الثاني: المخططات الإصلاحية لي روبير لاكوست.

- المطلب الأول: روبير لاكوست على رأس الولاية العامة.

- المطلب الثاني: قانون الإطار 1957

ـ المطلب الثالث: ردود الفعل المختلفة حول إصلاحات روبير لاكوست

ـ المبحث الثالث: المبحث الثالث: مشاريع التهدئة في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962

ـ المطلب الأول: إستراتيجية ديغول العسكرية

ـ المطلب الثاني: موقف الثورة من خطي شال وموريس

ـ المطلب الثالث: مشاريع ديغول الاقتصادية والاجتماعية

ـ خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد أن تصاعدت أعمال الثوار، وتوالت انتصارات الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في 1 نوفمبر 1954، و توالت هزائم الجيوش الفرنسية بالمقابل، زعمت السلطات الفرنسة عند انطلاقها أن هذه الأعمال التخريبية التي وقعت في ليلة أول نوفمبر، ماهي إلا فوضى أحدثتها مجموعة من الإرهابيين و قطاع الطرق و أنها مجرد عصابات سيتم القضاء عليهم في ظرف وجيز، ومع اشتداد قوة الثوار أدركت الحكومة الاستعمارية خطورة الوضع، و أن تلك الحوادث كان من ورائها جهاز كبير وتنظيم محكم، مم اضطرها إلى تغيير سياستها و تطوير استراتيجيتها بهدف خنق الثورة و الحفاظ على وجودها في الجزائر، و كإجراء جديد حاولت السلطات الاستعمارية التي بينت مواقفها السياسية و التي لم تتغير رغم إدراك المسؤولين بخطر الثورة إذ تصرفت الحكومة الفرنسية بنفس الأسلوب الذي واجهت به أحداث 8 ماي 1945، حين لجأت إلى القمع الأعلى و الاضطهاد ثم التلويح بصياغة وضع جديد خالي من العقبات والعراقيل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية، بتأسيس الإصلاحات كتعبير عن صدق نواياها لتغيير و تحسين أوضاع الجزائريين، وبهذا المنطلق توصلت القيادة الفرنسية إلى قناعة مفادها أن روجي ليونار لم يعد رجل المرحلة الحالية لذلك وجب استبداله برجل جديد للجزائر كلف بمهمة إعادة الهدوء و الأمن إلى المقاطعة الفرنسية.

-المبحث الأول: مشروع جاك سوستال 1955-1956

جاء جاك سوستال* إلي الجزائر كرجل إنقاذ لموقف فرنسا الحرج عن تنفيذ خطة تهدف إلي القضاء على الثورة، ولقد تم اختيار جاك سوستال من طرف "ليونار روزيه " لما يتوفر عليه من مواصفات شخصية تمكنه من تجاوز الصعاب التي تعترضه، وقد لعب "فرانسوا ميتران "دورا كبيرا في إقناع جاك سوستال بقبول تولي منصب الحاكم العام وتجسيد توجيهات العامة لحكومة منديس فرانس.

وفي 15فيفري 1955 استلم جاك سوستال مهامه الرسمية كحاكم عام للجزائر.

-المطلب الأول: مشروعه الإصلاحي

إن أبرز مشروع في مجال التهدئة الفرنسية شهدته الجزائر في المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية هو مشروع سوستال [1]، وقد بدأ الحاكم العام الجديد واثقا من إمكانية إيجاد حل جذري للمسألة الجزائرية [2]، ففي أول تصريح له بالجزائر قال جاك سوستال:"أنه لا

*: ولد سنة 1912من عائلة منقادية بروتستانتية، التحق بالمدرسة العليا بالأساتذة وتخصص في علم الفلسفة والأجناس عين في منصب نائب مدير بمتحف الإنسان بدأ مشواره السياسي بإنخراطه في لجنة المناهضة بالفاشية سنة 1935 والتي أصبح من أبرز قادتها االبارزين، إنضم إلي صفوف القوى الفرنسية الحرة، وفي سنة 1940أضحى من المقربين إلي الجنرال ديغول الذي كلفه بعدة مهام منها رئاسة المحافظة الوطنية للإعلام 1942 ثم الإشراف على المديرية العامة للمصالح الخاصة وبعد تشكيل حزب التجمع الفرنسي من قبل الجنرال ديغول في أفريل 1947 عين سكرتيرا له، ينظر :الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، ص 243.

[1]- سهام بن غليم: الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة أبي بكر بن قائد، تلمسان 2016-2017،ص.165

[2]- خميسة مدور: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2017-2018،ص 481.

يوجد أبدا مشكل مستحيل الحل، إذ ما جوبها من حسن النية وحسن الاستعداد، ولم يراعى في حله الصالح وبهذه النية قدمت، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر

الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية و السياسية والثقافية، يجب أن تتضافر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقييم، والإتحاد هو أول وسائل النجاح "[1].

ركز مشروع جاك سوستال على إصلاح نظام البلديات، ورأى ضرورة تقسيم البلديات المختلطة إلي بلديات ريفية تهتم بشؤون سكان الريف حتى تتمكن من تحسين أوضاعهم المعيشية، وفصلهم عن الثورة اعتقادا منه أن سكان الريف ساندو الثورة من أجل الخبز، ولذلك تعمق في التركيز على البلديات الريفية وفصلها إلي مراكز ريفية وتشمل كل السكان.[2]

من أخطر الحلول التي اقترحها جاك سوستال في خطابه على أعضاء المجلس الجزائري لحل المعضلة التي تواجه فرنسا في الجزائر نظرية الإدماج، وهي النظرية التي أثارت زوبعة كبيرة بين الأوساط الفرنسية على مختلف مشاربها الإيديولوجية، التي رأت فيها انحرافا عن ثوابت السياسة الفرنسية المنتهجة في مستعمراتها، فقد حدد جاك سوستال مبادئ نظريته هذه في النقاط التالية:

-الجزائر مقاطعة من المقاطعات الفرنسية، حيث تكون الحياة الاقتصادية والاجتماعية مدمجة في أساسها على ماهية عليه في فرنسا.

-الجزائر لها طابعها الخاص بها، فهي تتمتع بالشخصية الثقافية واللغوية والدينية.

---

[1]- hpts ;/ /ar m wikipedia 15 :54 ,21/8/2020

-المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين الفرنسيين في الجزائر دون اعتبار عرقي أو ديني .[1]

-المطلب الثاني: أهداف مشروع سوستال

إن المتمعن في إصلاحات سوستال ويدرك أنها تحمل في طياتها أهداف معلنة و أخرى خفية، الأهداف المعلنة تمثلت في:

- محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات متجانسة وملائمة لمشاريع التنمية الاقتصادية وكذا تحقيق إصلاح فلاحي وضمان التعليم للأطفال وتكوين الشباب ومحاربة البطالة.

- أيضا قد حدد سوستال أهداف سياسته المستقبلية أمام المجلس الجزائري 23فيفري 1955عندما قال:"إننا نريد أن تترقى النظم المحلية رقيا حقيقيا وذلك يمكن من جهة بإشراك سكان البلاد بصفة حقيقية فعالة، ويمكن من جهة أخرى في تقريب إدارات الحكومة من المحكومين، ومن تلك الأحواز الممتزجة كما يجيبه علينا الدكتور الجزائري... ".

أما الأهداف الخفية تمثلت في:

- الهدف الأساسي الذي كان سوستال يصبوا إليه هو تضييق الخناق على الثورة وعزلها عن قاعدتها الشعبية التي كانت تستمد منها بقاءها واستمرارها.[2]

- سعي سوستال لدمج المجتمع الجزائري، ومحو الشخصية العربية الإسلامية لتأخذ أولا صفة التابع ثم تتدرج نحو الدمج والذوبان داخل الإطار الفرنسي، والهدف الأساسي هو مكافحة جبهة التحرير الوطني ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملة للأساليب العسكرية التي

---

[1]- الغالي الغربي : مرجع سابق، ص ص .207،208

[2]- الغالي الغربي : مرجع نفسه ،ص208.

انتهجتها فرنسا لكنها لم تعطي نتائج إيجابية.[1]

– في منتصف شهر يناير عاد السيد جاك سوستال في جو من التهريب إلي مشروعه المتعلق بالإدماج، وهو مشروع بائد ألبسه الآن ثوبا جديدا بقصد الخداع بالإدماج واستعارة عبارة اقتبسها من القانون الأساسي للجزائر وهي المساواة في الحقوق الواجبات.[2]

– دخلت الجزائر في عهد جاك سوستال عهدا جديدا، فقد وصلت فيه السياسة الاستعمارية اتجاه الثورة الجزائرية إلي حدودها القصوى للتنكيل والقمع للجزائريين بواسطة أساليب قمعية.

البوليسية كان على رأسها، تكثيف العمل العسكري إعلان حالة الطوارئ، تطبيق مبدأ المسؤولية الجمعية إقامة المحتشدات والمعتقلات وخلق قوة ثالثة بديلة عن جبهة التحرير الوطني، هذا في الجانب العسكري السياسي أما في جانب الاجتماعي والاقتصادي، فإن أخطر ما فيها تلك المشاريع الإصلاحية الوهمية التي أراد من ورائها إقناع الجزائريين بصدق النوايا الفرنسية لترقية المجتمع الجزائري وتحسين أوضاعه.[3]

-المطلب الثالث: ردود الأفعال الجزائرية والفرنسية على إصلاحات جاك سوستال

1 الجانب الفرنسي :

ما كاد مشروع الإصلاحات يخرج إلي العلن حتى تعرض إلى سيل عارم من الانتقادات الشديدة وللاذعة، تزعمها المستوطنون الأوروبيون وبعض الشخصيات السياسية الفرنسية، ومن أشهر هذه الشخصيات باركيت كرافو رئيس بلدية سكيكدة بوبار بانس أحـــد

[1]ـ . فاطنة بن نوى: الإستراتيجية الفرنسية–اقتصاديا –اجتماعيا من أجل تطويق الثورة 1954–1958،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،جامعة لمسيلة ،2013–2014، ،ص 26.

[2]ـ مصطفي الأشراف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى :المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1983،ص181.

[3]ـ الغالي الغربي : مرجع سابق ،ص208.

الموظفين القدماء في الحكومة العامة روبيرت مارتال من كبار مستوطني مدينة متيجة.[1]

أيضا من الشخصيات البارزة التي رفضت بشدة مشروع سوستال رئيس المجلس الجزائري السيد لاكلبير، الذي قدم مشروعا بديلا يرتكز أساسا على إلغاء منصب الحاكم العام وتعويضه بمنصب وزير مقيم، كما أن نواب المجلس الوطني الفرنسي لم يخفوا اعتراضهم التام حول ارتجالية هذه الإصلاحات والتي وصفت كذلك بغير المعقولة خاصة وأنها تدعو لإدماج الجزائر في فرنسا دون اعتبار لخصوصية المسلمين الجزائريين [2]، ثم جاءت ضربة أخرى مؤلمة لسياسة الاندماج يوم 5أكتوبر 1955 من رئيس بلدية الجزائر" جاك شوفالي" الذي أعلن في تصريح لجريدة لوموند أن السياسة الادماج قد تجاوزها الوقت ولم تعد ملائمة للجزائر، وأنه يفضل سياسة جديدة في إقامة دولة جزائرية في نظام فيدرالي مع فرنسا، وكان هذا التصريح بمثابة طعنة قاتلة في سياسة سوستال المنبوذة من طرف المسلمين واليساريين الفرنسيين في الجزائر.[3]

وأجمع هؤلاء أن ارتجالية الحكومة في سن هذه الإصلاحات لها عواقب وخيمة لأنها سابقة لأوانها وفي غير محلها، وهناك من النواب من وصفها بغير المعقولة، كيف لا؟ وصاحبها جاك سوستال كان يعتقد في إمكانية الوصول إلى إدماج شامل للجزائر في فرنسا، وهذا تجاهل للمعطيات الداخلية والخصوصيات الذاتية للشعب الجزائري، وقد رفضت غالبية النواب في المجلس الوطني الفرنسي فكرة الإدماج التي تعطي للمسلمين الجزائريـــين

[1]- الغالي غربي: مرجع سابق ،ص213

[2]- خميسة مدور: مرجع سابق ،ص .495

[3]- عمار بوحوش: مرجع سابق ،ص 412.

البالغ عددهم ثمانية ملايين حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي.[1]

الجانب الجزائري:

لم تختلف مواقف الجزائريين عن مثيلتها الفرنسية وإن اختلفت منطلقات الرسم لدى كل طرف وفي نظر الجزائريين، فإن الإصلاحات التي تضمنها مشروع سوستال لا تفتأ أن تلقى نفس المصير الذي عرفته المشاريع الإصلاحية السابقة وأن فكرة الإدماج أضحت الآن أمرا قد تجاوزه الزمن، ومن الشخصيات السياسية الجزائرية التي عبرت عن موقفها: فرحات عباس الذي قال في الإصلاحات: "أنها ناقصة جدا فقد كان في الإمكان أن نرحب بها في 1920، أو1930، أو 1939، أما في عام 1955 فلم يعد لها أي صدى وسط المسلمين. [2]

وكان من المتوقع أن ترفض جبهة التحرير الوطني جملة وتفصيلا المشروع الإدماجي الذي تقدم به جاك سوستال لكونه يتنافي تماما مبدأ الاستقلال التام الذي يعد أحد ثوابت الكفاح وهو ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954، وقد رفض مشروع جاك سوستال كذلك من قبل الأوساط السياسية المسلمة المعتدلة، مثل تامزالي مندوب ذراع الميزان الذي عبر عن ذلك بقوله :"المشروع مبني على الإدماج، أليس هذا متأخرا ؟"[3]

لكن الرد عنيف الضربة القاضية لسياسة الإدماج جاءت من القائد زيغود يوسف 20أوت 1955 بتنظيم هجومات الشمال القسنطيني، توسيعه رقعة الحرب واستعمال العنف

---

[1]- الغالي الغربي: مرجع سابق ،ص214.

[2]- الغالي الغربي: مرجع نفسه ،ص 215.

[3]- خميسة مدور: مرجع سابق ،ص.496

والقتل ضد المعمرين وذلك إجابة علي سياسة القمع والتسلط على المسلمين من طرف السلطات العسكرية للجزائر، ولعل شيء الذي أزعج الضباط الفرنسيين وجـاك سوستال بصفة خاصة هو أن قادة الثورة لم يكتفوا بمعاقبة كل جزائري يتعاون مع قوات الاحتلال وبالتالي حرمان المسئولين الفرنسيين من الحصول على المعلومة الثمينة حـول حركات الثوار، بلعمدوا إلى تنظيم مقاطعة الأوروبيين وعدم شراء الدخان والسجائر وبذلك حرموا الأوروبيين من الحصول على العائدات التي كان يحصلون عليها من هذه التجارة وبيع الخمور من ما أثرى علي القوات الاستعمارية. [1]

[1] ـ يزيد بوهناف: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها علي المسلمين الجزائريين 1954.1962 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر6،جامعة لحاج لخضر باتنة 2014.ص 94.

- المبحث الثاني: المخططات الإصلاحية لي روبير لاكوست.

-المطلب الأول: روبير لاكوست على رأس الولاية العامة.

بعد فشل الحاكم جاك سوستال في تحقيق وإنجاح مخططات التسوية التي كان يراهن عليها وبرغم من استعانته بعناصر مثقفة تجيد السياسة أمثال "فانساي مونتاي" بعدما تبين لسوستال أن الثورة تغلغلت في نفوس الجزائريين بعدما رفض مانديس فرانس* سياسة الإدماج واعترفوا بالشخصية الجزائرية.[1]

حيث أول إجراء قام به غي موليه* فيما يخص الجزائر تعيين الجنرال كاترو خلفا لجاك سوستال، إن "كاترو" كان مرفوضا من طرف أواسط المعمرين والمستوطنين الذين

*:ولد بمدينة باريس 1907/11/1من أسرة يهودية من أصل برتغالية ،كان من القادة البارزين في رابطة العمل الجامعي الجمهوري الاشتراكي ،ثم أنتخب نائبا في الحزب الراديكالي الاشتراكي ،وفي 1938أشرف على خزينة في الحكومة، عرف من أشد المعارضين للحرب الفيتنامية استلامه رئاسة المجلس الفرنسي وزارة الخارجية ،كذلك منح الاستقلال ذاتي لتونس أما عن موقفه عن الثورة فلم يختلف عن مواقف السياسة الفرنسيين فقد عرف بالشدة والصرامة لكنه عجز في وضع حد للثورة وكان سببا في سقوط حكومته 1956وتوفي 18أكتوبر 1982.للتوسع أكثر انظر:الغالي غربي :فرنسا والثورة الجزائرية من 1954-1958،مرجع سابق، ص 242،

[1]- اليامنة بوكي ،خامسة راجعي: إستراتيجية الجيش الفرنسي في القضاء على الثورة الحرب النفسية نموذجا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،جامعة العربي التبسي،تبسة ،2015،ص48.

*:سياسي فرنسي 1905-شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرا في يد الألمان مرتين، رئيس الحكومة الفرنسية مابين 1956ومارس 1957للتوسع أكثر انظر:الغالي الغربي:مرجع نفسه ،ص ص253،225.

:* :من مواليد الدرادنية جنوب غرب فرنسا5 جويلية1898 من عائلة فقيرة نال شهادة الباكالوريا من ثانوية بريف غايارد بكلية الطب جامعة باريس وبعد سنتين وبعد سنتين تحول لدراسة الحقوق ثم تخلى عن الدراسة سنة1917ليلتحق بجبهة القتال الفرنسية أبان الحرب العالمية الأولى وبعد نهاية الحرب عاد إلي حياته المدنية وأكمل دراسته وأصبح من قادة المدرسة الاشتراكية الفرنسية ،عينه ديغول كممثل لحركة تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني ،شغل عدة مناصب في الحكومة الفرنسية الرابعة ،توفي في 9مارس1989للتوسع أكثر انظر: يزيد بوهناف:مرجع سابق ،ص110.

عبروا عن رفضهم وترجموا ذلك بالتظاهر 06 فيفري 1956، ورمي غي موليه بالطماطم والبيض ، وقد رفضوا رفضا مطلقا لتنصيب" كاترو"وزيرا مقيما في الجزائر، أثناء زيارته لمدينة الجزائر ولتهدئة الوضع عين غي موليه في مكان "كاترو" الوزير المقيم روبيرلاكوست *يوم6 فيفري 1956. [1]

التي تبين إستراتيجيته العسكرية الساحقة تمثلت إتباع خطة اصطلح عليها ساسة فرنسا بالتهدئة *والأمن أو تهدئة البلاد وذلك بالقضاء على تنظيم سياسي والعسكري والإداري لجبهة التحرير الوطني.[2]

الواقع أن تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر كان في ظل ظروف يمكن وصفها بالمرحلة الانتقالية ويرجع ذلك إلي عاملين:

- فشل حكومات اليمين الفرنسي في القضاء على الثورة ومجيء حكومة غي موليه الاشتراكية التي دعمت نفسها ودعمت الوزير المقيم في الجزائر بما يعرف بقانون السلطات الخاصة.

-الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة على المستوي الداخلي والدبلوماسي على المستوي الخارجي خاصة بعد نجاح هجومات الشمال القسنطيني وفشل سياسة جاك

---

[1]. يزيد بوهناف: مرجع سابق ، ص109.

[2]. يامنة بوكي، خامسة راجعي: مرجع سابق،ص48.

*:التهدئة أو إحلال السلام وهي عبارة تعني جميع الأدوات أو وسائل التي وضعت من أجل توحيد وتنسيق عمل وجهود السكان المسلمين من الجيش الفرنسي ضد تأثير وعراقيل المعارضين للسلطة الفرنسية ،والهدف منها هو إحلال جو من الثقة وإعادة بعث أراضية خطبة لطاللما كانت متدهورة ،فتلقى القائمون عى هذا الشأن نتيجة ذلك تعليمات نصب محتواها لإحلال التهدئة والسلم في الجزائر .للتوسع أكثر ،انظر : اليامنة بوكي ،خامسة راجعي :مرجع نفسه ،ص48.

سوستال الإصلاحية. [1]

وفي ظل هذه الظروف كان يعتقد لاكوست أَن جاك سوستال قد اتبع نوعا من المرونة لا تتناسب مع عقلية الثوار ولا تستطيع بها فرنسا المحافظة على الجزائر الفرنسية لذلك صرح 9 فيفري1956 قائلا: "إن فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر، ويتضح جليا أنها مهتمة في تهدئة الأوضاع بجميع الوسائل أو وقف إطلاق النار بواسطة السلاح."[2]

حيث تحقق حلم لاكوست في فرض التهدئة الشاملة التي ظل ينادي بها على مدار سنوات الثورة وقد ازداد تعلقه بها أكثر من ذي قبل، بعد أن زار الحدود ورأى عن قرب الحاجز الدفاعي، وعلى هذا الأساس ظهرت مخططات تعزيزية لإتمام ما شرع في إنجازه من قبل، بغرض إحكام وتطويق في وجه جبهة التحرير الوطني وهو بارز فإن المخطط يحمل اسمه المتشبع بأسطورة الجزائر فرنسية. ويمثل المرحلة الثانية من عملية الأشغال

التي عرفتها الحدود الجزائرية خلال الفترة 1957، جوان 1958.

ومن هذا المنطلق فإن المخطط لاكوست يرمي أساس إلي توسيع وتعزيز خط موريس حتى يتجول إلى قوة مؤثرة ذات فاعلية كبيرة، تتحكم معها كل المحاولات جيش التحرير الوطني الرامية إلي العبور دخولا إلي الجزائر أو خارجا منها ولتحقيق هذه الغاية أعدت دراسة تقنية شاملة للمخطط، وقد صادق الجنرال القائد العسكري القسنطيني على المخطط بسرعة. [3]

---

[1]- يزيد بوهناف: مرجع سابق ،ص111.

[2]- يزيد بوهناف: مرجع نفسه،ص113.

[3]- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962،دار الضياء للنشر والتوزيع ،الجزائر ،ط1 ،2006،ص ص74،75.

-إصلاحات لاكوست:

فيما يخص الإصلاحات فقد راهن المقيم العام على المجالات الإدارية والتأسيسية فقد قام سنة 1956بإصلاحات إدارية شاملة، وكرس جهده في السنة التالية لإعداد مشروع يتعلق بتنظيم السلطات العامة في الجزائر وأنشئت أجهزة بديلة، إلي جانبها الأقسام الإدارية المتخصصة(S.A.S) *وفي الأرياف والأقسام الإدارية الحضارية(S. A .V) في المدن وكذلك إجراءات إدارية أخرى

وكانت الأهداف المعلنة لهذه الإصلاحات:

- محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات إدارية متجانسة.

- ملائمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وفي الواقع تضمنت الإصلاحات الإستراتيجية لمكافحة جبهة التحرير الوطني والقضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري.

- كما لجأ إلي إشراك عدد معتبر من الأهالي في تسيير الشؤون المحلية وتولى مناصب في الوظيفة العمومية قصد تكوين قوة ثالثة تابعة لفرنسا. [1]

---

*:26ديسمبر 1955السياسة الفرنسية في الجزائر شكلت المصالح الإدارية المتخصصة وهي عبارة عن هيئة مدنية موضوعة تحت إمرة ضابط له حراسة مسلحة تتكون 30إلى 35رجل فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد لضابط SAS وهي جهاز يعتبر من أهم ركائز سياسة التهدئة وتعكس في نفس الوقت حقيقة السياسة الإدماجية للتوسع أكثر انظر: اليامنة بوكي ، خامسة راجعي:مرجع سابق ،ص49.

[1]ـ فاطنة بن نوى: مرجع سابق، ص ص36،37.

-المطلب الثاني: قانون الإطار 1957*

بعد انهيار حكومة غي موليه وتغيير الأساسي الذي حصل هو انتقال "بورجيس مونوري" من وزير الدفاع إلي رئاسة الحكومة أما لاكوست فقد حافظ على منصبه كوزير مكلف بالشؤون الخارجية في الحكومة الفرنسية، والتي كانت تزعم فكرة أن الجزائر الفرنسية وهدفه عزل الثوار الداخل من قادتهم في الخارج، و وعدت هذه الحكومة بقيام سلطة تشريعية في الجزائر تكون فيها الأغلبية للمسلمين، وبدأ على نالت حكومة بورجيس مونوري ثقة البرلمان الفرنسي يوم 12جوان 1957 ب240صوت مقابل 194صوت كان هدف لاكوست من وراء هذا المشروع هو إقامة نظام سياسي وإداري للجزائر سارعت الحكومة الفرنسية في تحقيق هذا المشروع والعمل به. [1]

نص هذا القانون علي تقسيم الجزائر إلي عدة أقاليم من 8إلي 10 أقاليم كل واحدة تسيرها جمعية منتخبة في إطار الهيئة الواحدة، وهذه الجمعية تنتخب مجلس الحكومة فيرأسها ممثلا في الجمهورية الفرنسية وينشئ برلمان فيدرالي له صلاحيات التنسيق والتنفيذ بمختلف الأقاليم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وتحتفظ الجمهورية الفرنسية بمجالات الدفاع والقضاء.[2]

كما نصت المادة الرابعة من القانون الإطار على إنشاء "مجلس إقليمي لهذه للجماعات في كل مقاطعة يتشكل من عدد متساوي من المواطنين الذين يخضعون لقانون

:عرف هذا القانون في القواميس القانونية بأنه تشريع هام "جدا يشكل إطارا بتمثيل التشريعات والمراسيم وهو يصف برنامجا يتضمن أهدافا والتزامات" ،ويخول قانون الإطار تنفيذ الإصلاحات واتخاذ التدابير اللازمة لضمان ملكية الأراضي الواقعة تحت إشراف وزارة ما وراء البحار ،وهو قانون يمكن الحكومة من اتخاذ قرار بموجب مرسوم في مجال محجور (مخول) من حيث مبدأ أو قانون ،ولم يختص بالجزائر فقط بل شمل جميع المستعمرات في إفريقيا ،ينظر:خميسة مدور: مرجع سابق،ص 498.

[1]- عمار بوحوش: مرجع سابق ،ص ص425،426،

[2]- فاطنة بن نوي: مرجع سابق ،ص 38

الأحوال المدنية والمواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي، وهو ما يتنافي مع القيم الديمقراطية، نظرا لكون المسلمين الجزائريين كانوا يمثلون حوالي 90بالمائة من سكان الجزائر، وهو ما يحيلنا إلي تجربة المجلس الجزائري المؤسس بموجب القانون العضوي الخاص بالجزائر الذي صدر – كما سبق أن تمت الإشارة إليه 20 سبتمبر 1947،مما يدل أن الحكومة الفرنسية لم تستطع في هذا المجال مســـايرة الأحداث المتسارعة التي شهدتها الجزائر المستعمرة منذ اندلاع الثورة الجزائرية. [1]

ظهر هذا القانون في 5فيفري 1957 وأصبح يسمى بقانون الجزائر الإطار، حيث قسم هذا القانون على مجموعة من المواد تنص في خطوطها العريضة على ما يلي: [2]

-الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية فرنسية، تتكون من مجموعة من الأقاليم تدير شؤونها بنفسها بكل حرية وديمقراطية (المادة 01).

-هذا تأكيد واضح علي التمسك بالجزائر الفرنسية، غير أن هذا المشروع سمح بإتباع الجزائر بطريقة فيدرالية ما يعني منح حكم ذاتي لمقاطعتها (الجزائر، وهران، القبائل الشلف ، قسنطينة.[3]

-ضمان الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين بدون تفرقة في الجنس و الدين أو الأصل.[4]

---

[1]- خميسة مدور: مرجع سابق ،ص504.

[2]- فاطنة بن نوي: مرجع سابق ،ص38.

[3]- خميسة مدور: مرجع نفسه ،ص506.

[4]- فاطنة بن نوي: مرجع نفسه ،ص38.

-وإلي جانب الإصلاحات السياسية والإدارية ركز قانون الإطار على الإصلاحات الاجتماعية واقتصادية الذي رأى فيها الحل الأمثل للمشكلة الجزائرية، وطريقة واضحة لعلاج مشكلات الأمن وتهدئة الأوضاع عموما، حيث نصت المادة الثالثة عشر منه على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر مضمونة من طرف الجمهورية الفرنسية. [1]

-المطلب الثالث: ردود الفعل المختلفة حول إصلاحات روبير لاكوست

خلف السياسة التي انتهجها روبير لاكوست آثار متعددة على الجزائريين المسلمين سواء منهم السكان العزل أو مناضلي جبهة التحرير وحتى بعض عناصر النخبة، والتي أدت إلي إفراز أفعال متعددة ومجملها رافضة لمختلف مشاريع التهدئة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية.

فمنذ البداية أدرك قادة الثورة أن تحقيق النصر العسكري على فرنسا أمر مستبعد وبالتالي توجب عليهم استهداف إضعاف الجيش الفرنسي، وإرباكه وإيقاعه في خسائر مادية واقتصادية قصد التأثير على الحياة اليومية، وزعزعة الوضع الداخلي والعمل على عزل فرنسا في الداخل والخارج. [2]

على غرار الخطط الإصلاحية السابقة خلف القانون الإطار ردود فعل كثيرة، رغم مساعي لاكوست وحكومة غيار بإقناع الأطراف المختلفة بأهمية هذا الأخير، والمزايا الكبيرة التي يوفرها سواء المستوطنين أو المسلمين طرفي المعادلة في حرب الجزائر.

أما المستوطنون فقد أصيبوا بالذعر، فقد كبير بعد تصويت البرلمان على هذا القانون فاستنفروا كل إمكانياتهم لإبطاله والإطاحة بحكومة غايار التي فسحت المـــــجال

[1]- خميسة مدور: مرجع سابق ص506.

[2] - يزيد بوهناف: مرجع سابق ص ص 138،139.

للأغلبية المسلمة للسيطرة علي دواليب السلطة في الجزائر. [1]

رغم الحملة الدعائية واسعة النطاق التي وعد بها روبير لاكوست مصالح حكومته القيام بها من أجل إنجاح سياسته الإصلاحية وصدق نواياه الحسنة الصادقة لتحسين أوضاع الجزائريين العامة، إلا أن أهداف هذا الأخير لم تخرج من الهدف الإستراتيجي للنظام الاستعماري الأخير هو الحفاظ على الوضع القائم [2]، حيث يعود تخوفهم من ضياع الجزائر التي يعتبرونها آخر فرصة ثمينة لمحو عار الهزائم السابقة التي لحقت بجيش الفرنسي، ومن الأمثلة الدالة على تفرد الأمثلة العسكرية وتحديد المعالم السياسية الواجب إتباعها لمواجهة الثورة. [3]

ومن العوامل الأخرى التي فشلت سياسة الإصلاحات ورفض جبهة التحرير الوطني واعتبارها وسيلة التجأت إليها حكومة روبير لاكوست لامتصاص غضب الشعب الجزائري.

أما فيما يخص الإصلاحات سابقة الذكر فقد اعتبرتها الجبهة من وسائل الحرب التي لجأت إليها السلطات الفرنسية من أجل إخماد نشاط الشعب، حيث جاء في الوثيقة صادرة عن لجنة التنسيق والتنفيذ: "....تسليط القمع الوحشي على الشعب لإخماد نشاطه، بإجراء مجموعة من الإصلاحات الطفيفة، في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، ولقد كان من المستحيل لتلك الإصلاحات أن تحقق أهدافها المرجوة، ويعود ذلك إلى اضطراب هذه السياسة واعتمادها على أسلوب المراوغة بإخفاء الأسباب الحقيقية للمشكلة الجزائرية وعلـــى

---

[1]- خميسة مدور: مرجع سابق، ص509.

[2]- ميمونة فران، أعبلاوي مغنية: المخططات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الفرنسية أثناء الثورة الجزائرية التحريرية مشروع قسنطينة 1958-1962، جامعة أحمد دارية، أدرار،2017 -2018، ص 27.

[3]- الغالي الغربي: مرجع سابق ، ص234.

عكس من ذلك فإن الجبهة أسرت على استرجاع الحق الضائع كاملا غير منقوص وكان جوابها "حيث فقدت ثقتها بالحكومة.[1]

أما جبهة التحرير فقد سارعت من جهتها إلى شجب عن هذا القانون وأعلنت رفضها جملة وتفصيلا، وهو ما عبرت عنه لجنة التنسيق والتنفيذ التي اعتبرت أن القانون الإطار يتضمن العديد من التناقضات الداخلية ويفتقد إلي الجدية، فهو دون دستور 1947، ودون قانون 1919، ودون النصوص التشريعية بسنة 1900 المتعلقة بالإستقلال المالي. وقامت بشن حملة دعائية لهذا القانون ساخرة من الإصلاحات التي تضمنتها وهو ما تضمنتته كثير من المناشير الصادرة عنها.[2]

المبحث الثالث: مشاريع التهدئة في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962

المطلب الأول: إستراتيجية ديغول العسكرية

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية الإسلامية والأوروبية، وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر [3] عين رأى وزير الدفاع **أندري موريس** إيقاف وعرقلة امتداد وتطور الثورة وتعزيز الأمن وضمان الاستقرار السياسي الحكومات السياسية التي أضحت تسقط الواحدة تلوى الأخرى، نتيجة

---

[1]- ميمونة فران، مغنية أعبلاوي: مرجع سابق ،ص28.

[2]- خميسة مدور: مرجع سابق ،ص50.

[3]- الغالي الغربي : مرجع سابق ،ص 276.

عجزها ومثلتها في القضاء على الثورة الأمر الذي جعلها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام الفرنسي [1]، حيث حرصت السلطات الفرنسية على خنق الثورة بقطع الحدود والمتمردين من الخارج ولا سيما على الحدود الشرقية والغربية حيث يقول ديغول عن ماهية الخطوط "وقد أقيمت الحواجز على حدود الجزائر والمغرب قوامها منشآت دفاعية محمية بشكل دائم ومحطات بمعوقات من الألغام والشريط الشائك وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلي البلاد من الدخول إلي الجزائر قبل عقد الصلح ما لم تقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتها. [2]

خط شال بعد أن استلم ديغول الحكم على أثر تمرد 15ماي 1958 بالجزائر أحدث تغييرات هامة في قيادات الجيش الفرنسي العامل بالجزائر، ولجأ إلي اتباع استراتيجية أسند المتمثلة إنشاء المناطق المحرمة، و بمقتضاه عين الجنرال شال قائدا عاما للقوات العسكرية في الجزائر خلال شهر ديسمبر 1958 فعمل على تطوير أساليب عمل القوات العسكرية المجندة لمحاربة الثورة ووضع مشروعا عسكريا ضخما حمل اسمه وهو مشروع شـــــال. [3]

ويقول" ديغول عن تعيين شارل العبارات التالية "عندما أقدمت على تسمية الجنرال شال قائدا عاما وفرقت علي القمة بين نشاط القوات العربية، ونشاط الشؤون المدنية، كنت أتصور أن العمليات ستأخذ اتجاها ديناميكيا، وتؤول أينما كان إلي السيطرة الأكيدة في ساحة الحرب، وكان شال يتمتع بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية. وقبل أن يتوجه إلي الجزائر

[1]- سالم سالمي: استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية "مخطط شال نموذجا" 1954 - 1962 مذكرة ماجستير، مسيلة 2017-2018 ،ص27.

[2]- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية (أول نوفمبر 1954- 19 مارس 1962)، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، برج الكيفان الجزائر، ط1 ، 2004.ص179.

[3]- يحي بوعزيز: مرجع نفسه ،ص179.

تدابرت معه خطته ووافقت عليها[1]، وفي خريف 1958شرعت القوات الاستعمارية في بناء خط شال الشائك المكهرب والملغم. [2]

أنشئ خط شال * على غرار خط موريس في ظروف ملائمة وبالتالي كررت الثورة بات الخطأ مع الخط موريس وكأنها لم تستفد إطلاقا من الأضرار والأخطاء التي تسببها، وقد علق الرائد لخضر بورقعة على إنشاء خط شال بقوله "بكل أسف تم بناؤه تحت سمع ونظر القيادة العامة، ولم تخطط عرقلته وسعه من أن ينجز ويصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج."[3]

أنشئ خط شال سنة 1958خلف خط موريس من الناحية الشرقية لتدعيمه.[4]

أقيم بالجهة الشرقية من الوطن خلف خط موريس وهذا لتدعيمه ومساعدته في منع مرور المجاهدين.[5]

---

[1]ـ شارل ديغول: مرجع سابق،ص72 ، 73.

* : شال :ولد جنرال موريس شال بفرنسا في سبتمبر 1905،التحق بمدرسة سات كبر 1923وتخرج منها ضابطا رتبته ملازم أول 1925وخلال نفس السنة التحق بالمدرسة الطبيعية للطيران وتخرج منها طيارا عين جنرالا قائدا على السلاح الجو بالمغرب 1949_1951 ثم جنرالا قائدا للقوات المسلحة في الجزائر من نهاية 1958إلي غاية أفريل 1951،في ماي 1961حكم عليه بالسجن لمدة 15عاما بسبب قيادته للإنقلاب ضد الجنرال ديغول بغرض الإطاحة به بدعوى أنه فرط في الجزائر الفرنسية .

[2]ـ يوسف مناصرية: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،ص.166

[3]ـ جمال قندل: مرجع سابق،ص.90

[4]ـ الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس، الطارف ،.98،02،22،21،20

[5]ـ عمر بلعربي: أساليب مخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة "خطى شال وموريس نموذجا "مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 40،أيلول 2018،ص48.

لقد امتد خط شال من الشمال إلي الجنوب على غرار خط موريس حيت يقترب منهحينا ويبتعد عنه حينا آخر تبعا لأهمية المواقع والمناطق تمتد المسافة بين الخطين من 5كلم إلي 40كلم. [1]

ويمتد من سوق أهراس إلي غاية مدينة تبسة ويمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط بمحاذاة الحدود التونسية انطلاقا من باب البحر بأم الطبول مرورا بالعيون رمل،السوق، القرين، عين العسل، الطارف، الزيتونة، عين الكرمة، بوحصار، إلي غاية تقريب بوادي سوف مرورا بسوق أهراس وتبسة. [2]

يحتوي خط شال على خمس عمليات كبرى واحدة بكل ولاية من الخامسة إلي الأولي بالترتيب وإن يكون التنفيذ من الأسلحة الأصعب [3]، حيث بدا تطبيق المخطط الولاية الخامسة وهران في أواخر مارس 1959 ثم انتقل إلي الولاية الرابعة في شهر مايو ثم الولاية السادسة ثم الولاية الثالثة في شهر يوليو ثم الولاية الثانية في شهر سبتمبر ثم الأولى في شهر نوفمبر وأعطى لكل عملية خاصة لمنطقة معينة اسم شهيرا مثل الشرارة، التاج، اللؤلؤة الجوهرة.....الخ. [4]

امتاز هذا الخط بطاقته الكهربائية التي وصلت إلي 1200فولت وعرضه لا يختــلف

---

[1]ـ جمال قندل: مرجع سابق، ص.98

[2]ـ لخضر شريط:استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ،منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث عن الخزلة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،ص .187

[3]ـ الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس ،الطارف ،1958،02،22،21،20، مرجع سابق ،ص.22

[4]ـ حسينة حبارئ ،رحمة ياسمين :المشاريع الفرنسية في الجزائر للقضاء على الثورة التحريرية 1954_1962،مذكرة ماجستير جامعة تبسة 2017،ص58.

عن موريس لكن الأسلاك الجانبية تمتد إلي25 متر حسب المناطق ووعرتها، وعرض أسلاك الاعتبار الجانبية تختلف من حيث الارتفاع وكذلك تختلف حيث تنظيم الألغام بها.[1]

خط مكهرب قوته 30 ألف فولت مكون من خمس أسلاك فوق بعضها البعض عوازل يصل ارتفاعها إلي حوالي مترين، وفوقه شبكة من الأسلاك الشائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوكا.[2]

عند المرور عليها يقفز اللغم إلي علو متر واحد ثم ينتظر حتى يحدث أكبر عدد ممكن من الإصابات في صفوف الجيش ومنها من كان على شكل عام مضيئة لها مهمتان الإنذار والتدمير في ذات الوقت.[3]

-وإلي جانب الخطين أقيم طريق معبد وملغم جانباه لا يستطيع عابره النجاة اطلاقا لهذا سمي بخط الموت، وقد بلغت تكاليف إنجاز كيلومتر واحد من الخط حسب مصادر الاستعمارية الفرنسية 2500000 فرنك فرنسي، أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت بحوالي15.000.000فرنك فرنسي.[4]

ويتركب خط شال هو الأخر من حملة من الشبكات الشائكة المكهربة تتمثل في الآتي:

_السياج المكهرب يضم خمسة أسلاك شائكة موضوعة فوق بعضها البعض ومفصولة عن بعضها بعوازل، وقد عزز السياج من الأعلى بشبكة من الأسلاك الشائكة، حقل الألـــــغام

---

[1]ـ غالي الغربي: مرجع سابق ،ص.279

[2]ـ الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس، مرجع سابق،ص120.

[3]ـ لحضر شريط: مرجع سابق ،ص.187

[4]ـ الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة ، دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع ،2009،ص312.

عرضه خمسون مترا[1]. ودور هذا الحقل هو تحديد المكان الذي يتم اقتحامه، إذ بمجرد أنيقوم شخص بقطع الأسلاك تنطلق في السماء مفرقعات مضيئة، تحدد لمراكز العدو القريبة الأماكن المراد الهجوم عليها، وفي نفس الوقت تضئ المكان وتكشف المجاهدين.[2]

شبكة الأسلاك الشائكة عرضها أربعة أمتار، أقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاث أمتار من الطريق المعبد مباشرة تمتد الخنادق المخصصة بالإسمنت المسلح والتي تبتعد عن بعضها البعض بحوالي مائتي مترا، وللإشارة فإنها تتصل ببعضها البعض عن طريق ممرات أرضية.

حقل الألغام عرضه خمسون مترا، حزام من الأسلاك الشائكة لحماية الألغام من الحيوانات حزام الألغام يتراوح عرضه بين اثنتي عشر إلي أربعين مترا حسب طبيعة كل منطقة.[3]

وإذا ما حاولت كتائب جيش التحرير الوطني عبور الخط وجيب إلي جانب كل ما سلف ذكره، في الخط الأمامي هراقية حاجزا منصوبا على الدوام من الأسلحة المضافة إلي الطائرات وإذا ما تم العبور، فإن الجيش الفرنسي ساعدتها يلجأ إلي استعمال كل وسائل المعركة من مدرسات وطائرات ومصليين وكل وسائل الكشف بما في ذلك القنابل المضيئة الكاشفة.[4]

---

[1]ـ جمال قنان: مرجع سابق، ص91.

[2]ـ جميلة بن براهيم: إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958_1962،مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013،2012،ص63.

[3]ـ جمال قنان: مرجع سابق، ص91.

[4]ـ لخضر شريط: مرجع سابق، ص 18، 44.

خط موريس:

لقد كان لعودة أندري موريس، كوزير للدفاع في حكومة بورجيس مونروي طابع خاص اتسم بالإلحاح الشديد والإصرار الكبير على ضرورة التعزيز العسكري أكثر من ذي قبل وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة المادية والبشرية، قصد الشروع في انجاز الحاجز الدفاعي (.....) اصدر أندري موريس, قرارا في 20 جوان 1957 حيث قضى بإنشاء خط دفاعي طويل [1]، وقد بدأ تحمس وزير الدفاع لمشروع الخط المكهرب كبيرا لاعتبارين أساسيين هما:

- الاعتبار الأول: ذو بعد عسكري، محاولة فصل الثورة في الداخل على الخارج، خاصة وأن مؤتمر الصومام قضى بأولوية الداخل على الخارج. [2]

- أما الاعتبار الثاني: فهو ذو بعد اقتصادي حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب، ذلك أنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة اللازمة والضرورية لذلك.[3]

_ بورجيس مونوري: تعتبر حكومة بورجيس مونوري الحكومة الرابعة منذ اندلاع الثورة ،حيث عرفت الجمهورية الرابعة سقوطا حرا وسريعا لحكومات "ماندس فرانس , ادغار فور , في مولي , وللإشارة فإن حكومة بورجيس لم تعمر هي الأخرى طويلا، حيث امتدت من 13جوان 1957 إلى غاية نوفمبر 1957.

[1]ـ جمال قندل: مرجع سابق، ص43.

[2]ـ سالم سالمي: استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية "مخطط شال نموذجا" 1954 - 1962 مذكرة ماجستير، مسيلة 2017-2018 ، ص29 .

[4]ـ جمال قندل: مرجع نفسه ، ص44 .

بدأت الأشغال في إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر 1956. [1]

امتد خط موريس على طول الحدود الجزائرية المغربية من باب العسة إلى غاية مدينة بشار وعلى طول الحدود الجزائرية التونسية من عنابة بون إلى غاية مدينة سوق أهراس.[2]

وتفرعت عنه عدة خطوط فرعية تركزت خاصة في الأماكن التي اتخذها المجاهدون ممرات للعبور، قد كان عرض هذا الخط يتراوح بين 6 إلى 12 متر وفي بعض المناطق الإستراتيجية يصل إلى 60 متر، ووصل ارتفاعه إلى 2 متر، ويتكون من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة بث فيها تيار كهربائي ب قوة 12 ألف فولط.[3]

أما عن المواصفات التقنية والإمكانيات الدفاعية الهائلة التي يوفرها خط موريس فيمكن إجمالها فيما يلي:

- يتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و 7000 فولط.[4]

- كانت أسلاك الإنذار متصلة بمراكز المراقبة التي كانت مزودة بأجهزة رادار متطورة وكان الخط أيضا مزودا من الجانبين بالألغام والأسلاك الشائكة وبداخل الخطوط المكهربة توجد أسلاك دائرية على شكل لولبي.[5]

---

[1]ـ الغالي الغربي : مرجع سابق ، ص 277 .

[2]ـ لخضر شريط : مرجع سابق ص186

[3]ـ الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس ، مرجع سابق، ص 21

[4]ـ الغالي الغربي : مرجع نفسه، ص 278.

[5]ـ الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس، مرجع نفسه، ص 22.

– زرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية مثل (مين دنكري، و مين قوطي) هذا الأخير كان يستعمل في الغالب وسط الأسلاك لأن له خـيوط شبيهة بخيوط الأسماك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يـــراه المقتحم.[1]

-المطلب الثاني: موقف الثورة من خطي شال وموريس:

عندما شرعت القوات الاستعمارية في بناء سد شائك وملغم (....) كان قادة الثورة في الداخل منتبهين لخطورة ذلك , فقاموا بتنبيه قادة الثورة في تونس, وكان أول من نبه لخطورة هذا السد الجديد هو" الرائد محمد عواشرية" نائب قائد القاعدة الشرقية، الذي وجه رسالة بتاريخ 5 جوان 1958 وألح فيها على ضرورة التصدي لهذا الخط والعمل على إفشاله ومنع بنائه والتصدي إلى أية محاولة لبنائه وطالب بمنحه العتاد اللازم للقيام بالواجب ولمواجهة هذا الخطر، ويتمثل هذا العتاد في مدافع سلاح " بازوكة "مدافع " رشاش127 " "بنقلور" وألغام مضادة للدبابات.[2]

وبالرغم من الإجراءات الوقائية من جانب السلطات العسكرية الفرنسية والإمكانيات التي سخرتها لإنجاز هذه الخطوط والأسلاك، إلا أن الثورة استطاعت أن تقتحم هذه الحواجز رغم قلة خبرة رجالاتها في التعامل مع هذا النوع من الحواجز، إلا أنهم كانوا مسلحين بقوة الإيمان وبعدالة القضية التي يدافعون عنها [3]، وعلى الرغم من أنه تم تقدير ضخامته طولا وعرضا وتجهيزاته ورقابته وغيرها فإنه لم يكن من المستحيل اختراقه، فلقد هانت الأرواح والأنفس أمام الهدف السامي للمجاهدين، فاستشهدوا بالمئات بل بالآلاف لأجل أن يمرروا

[1]ـ الغالي الغربي: مرجع سابق، ص278.

[2]ـ يوسف مناصرية: مرجع سابق ،ص 158،159.

[3]ـ يوسف مناصرية: مرجع نفسه، ص 167.

السلاح والذخيرة لإخوانهم في الداخل الذين كانوا يكابدون الموت بكل صبر وفخار من أجل النصر والاستشهاد.[1]

وكان أول عمل قامت به الثورة حسب رواية الرائد السنوسي، أنها بدأت في دراسة الخط بوضع خرائط جغرافية وطبوغرافية للخط حسب المناطق التي يمر علـــيها الخط.[2]

ولم تكن هذه الحواجز حائلا أمام أفراد جيش التحرير الوطني لإيصال الأسلحة والذخيرة إلى مجاهدي الداخل، بل إن وجود هذين الخطين أدى الى ازدياد عدد هجمات المجاهدين على المستعمر للحصول على الأسلحة.[3]

حيث كان يصل معدل محاولات الخرق للخط على الحدود الجزائرية التونسية من طرف كتائب جيش التحرير الوطني إلى ثلاث محاولات في الشهر.[4]

وتدرجت تقنيات الاجتياز والعبور لهذين الخطين من طريقة الحفر تحت الأسلاك إلى استخدام المقصات ثم إزالة الألغام والمتفجرات، ثم إتلاف الأسلاك الشائكة المكهربة بأهم سلاح عرف آنذاك وتم جلبه من مصر ألا وهو" البنقالور" وهو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1.40 إلى 1.80 متر مملوء بشحنة من مادة البارود، وهو شديد الانفجار ويزن البنقالور ما بين 4 و5 كلغ.

حيث يقول " علي كافي " في مذكراته كيف قطع خط شال وموريس ثلاث مرات" فالمرة الأولى والثانية قطعت فيهما خط موريس المكهرب أما الثالثة فكانت لخطي موريس

---

[1]ـ الغالي الغربي: مرجع سابق ص 279.

[2]ـ الغالي الغربي: مرجع نفسه , ص 279.

[3]ـ الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس , مرجع سابق , ص 25.

[4]ـ لخضر شريط مرجع سابق ,ص 188.

وشال، وأعترف أن الفضل في تنقلنا عبر الخطوط المكهربة يعود إلى المجاهدين والعمال الذين شاركوا في إقامة الخط المكهرب مع الجيش الفرنسي فقد كان لنا اتصالات معهم ليكونوا مرشدينا في تنقلاتنا، لأنهم كانوا يعرفون موقع الألغام التي وضعها المستعمر، لأنهم شاركوا في غرسها (....) وكان دليلنا يضرب الأرض برجله حتى يتأكد أنه لا يوجد لغم وعندما نسأله عن السبب كان يرد علينا: نخاف أن يكون هناك لغم لم نشرف على غرسه وينفجر فيكم، وكنا نقف وراء الدليل، وكان السيد يزيد بوبريم يسير أمامهم وهو من حراس الولاية، ولم نصب بأي أذى في رحلاتنا الثلاثة إلا حادثة وقعت وليس لها علاقة بالدليل.[1]

المطلب الثالث: مشاريع ديغول الاقتصادية والاجتماعية

أـ مشروع قسنطينة:

يعتبر مشروع قسنطينة من أهم الأساليب التي حاول من خلالها الجنرال ديغول القضاء على الثورة وذلك بعد فشله في القضاء عليها سياسيا وعسكريا [2]، وبعد أيام من نشر نتائج الاستفتاء على الدستور قرر ديغول القيام بزيارة إلى الجزائر، تلك الزيارة استغرقت من 2 أكتوبر إلى 5 أكتوبر 1958، وكان الهدف من الزيارة هو القيام والشروع في تطبيق سياسة الإصلاحات التي كانت مساندة كبيرة من طرف الشعب الفرنسي، ففي 03 أكتوبر 1958 أعلن الجنرال ديغول عن مخططه الاقتصادي و الاجتماعي في الخطاب الذي ألقاه في مدينة قسنطينة.[3]

وقد اختار ديغول قسنطينة بالذات لأن تكتيك ديغول كان مقصودا، فالمعمرون ليسو

---

[1]ـ علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلي القائد العسكري 1946 -1962، ص 221.

[2]ـ محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954_1962، مرجع سابق، ص 270 .

[3]ـ لخضر شريط: مرجع سابق، ص208.

بالكثرة التي هم بها في ولايات الغرب الجزائري مثلا. [1]

- ثم إن أكثر تجمعات جيش العدو كانت متمركزة في الشرق.

- أيضا فهي مركزا هاما فيما يخص نشاط الحركة الوطنية ولاسيما الحركة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين.

-وأكثر من ذلك فهي رمز من رموز المقاومة الجزائرية وهذه الأمور مجتمعة خولتها فرنسا لتكون في نظر السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال ديغول "أرضية تجربة اقتصادية واجتماعية بغية عزل الثورة الجزائرية عن الجماهير الشعبية.[2]

أما فيما يتعلق بهذا المشروع الذي ينطوي على أعمال تنمية يعد مجموعها أضخم بكثير مما تم حتى الآن، وبعد دراسات دقيقة جرت على ضوء التقرير الذي وضعه مستشار الدولة " زولان ماسبيتيول "، اتخذت الحكومة القرارات المقتضية وفتحت الإعتمادات اللازمة في سبيل تغيير أوضاع حياة المسلمين الجزائريين خلال خمس سنوات تغييرا جذريا، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.[3]

- مضمون مشروع قسنطينة:

- فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد ممكن من المسلمين الجزائريين في الجزائر بحيث ينبغي إحداث 400 ألف وضيفة جديدة خلال 5 سنوات.[4]

---

[1]- علي كافي: مصدر سابق، ص 119.

[2]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة ، مرجع سابق ، ص 270.

[3] - شارل ديغول: مصدر سابق ،ص 371.

[4]- لخضر شريط: مرجع سابق، ص 209.

- إدخال ثلثي الأطفال الجزائريين (المسلمين) المدارس بالإضافة إلى تحسين المرافق الصحية وإقامة مؤسسات صناعية متنوعة.

- خلال الخمس سنوات حوالي عشر من الشباب في فرنسا سيدخلون في سلك الدولة

(الادارة، الجيش، التعليم، المصالح العمومية الفرنسية) كما يجب أن يؤخذ بالضرورة من سكان الجزائر المسلمين.[1]

- توزيع غاز الصحراء في جميع مناطق القطر، والعمل بواسطة هذه الطاقة على إنشاء مصانع كبيرة، إما كيمياوية كمعمل "أرزيو" أو معدنية كمعمل صب الحديد والفولاذ في " عنابة " والقيام بأعمال هامة في مجالات الطرق والمرافئ والمواصلات والتجهيزات الصحية.[2]

- رفع الأجور إلى مستوى أجور عمال " فرنسا الأم ".[3]

- تطوير الجزائر صناعيا حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون، وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر.

- القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوربيين والجزائريين.[4]

- إعادة نحو 625 الف فدان من الأراضي إلى الفلاحين الجزائريين ويقضي البرنامج

---

[1]ـ محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، مرجع سابق،ص271 .

[2]ـ شارل ديغول: مصدر سابق، ص 71.

[3]ـ علي كافي: مصدر سابق، ص 119.

[4]ـ لخضر شريط: مرجع سابق، ص 210.

بتصنيع الجزائر على أساس النفط والغاز الذين اكتشفا حديثا في الصحراء.[1]

- شق شبكة الطرق للتمشيط الاقتصادي الفرنسي وخدمة الأهداف العسكرية الاستعمارية والوصول إلى القرى الريفية المعزولة.[2]

- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5 بالمئة.[3]

- أهداف مشروع قسنطينة:

- سعى ديغول كل هذا السعي في خطابه، إنما كان هدفه الواضح هو القضاء على الثورة ولكن هذه المرة بإقامة الإصلاحات، تلك الإصلاحات التي عليها أن تفرز فئة نخبوية متميزة تؤمن بالمبادئ الديغولية حتى يتخذها الجنرال كقاعدة ينطلق منها للقضاء على الثورة بهذا الأسلوب الجهنمي الناتج عن ذكاء الجنرال ديغول " وبعبارة أخرى فلقد كان الهدف هو إيجاد قوة ثالثة تمكن بواسطتها أن يقضي على كل فكرة أمن بها التوازن في الجبال.[4]

- مشروع قسنطينة فيما إذا تم تطبيقه بأكمله سيكون من نتائجه ان تتطور المنطقة الصناعية على حساب بقية البلاد، وأن يتدهور الإنتاج الذي يهم المستهلكين الجزائريين وأن يتفكك أجزاء الاقتصاد الوطني وتضخيم تبعيته للبلاد الأجنبية و تزداد خطورة.[5]

- جاء مشروع قسنطينة بهدف ضرب هذه الحكومة وهي في المهد، فعلى المستوى الدولي كان الغرض منه إبراز للعالم أن السلطات الفرنسية تقوم بإصلاحات مهمة في مصلحة

---

[1]ـ بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، دار النفائس ، ط2 ,1986 ،ص 93 .

[2]ـ ياقوتة عمير، نزهة جديلي: السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية1954-1962، مذكرة ماستر 2016، تبسة، ص 72.

[3]ـ جريدة المجاهد: 25_04_1961، عدد 94 ، ص 8.

[4]ـ لخضر شريط: مرجع سابق ، ص 210.

[5]ـ جريدة المجاهد: 25-04-1961 ، عدد 94 ،مصدر سابق، ص11.

الشعب الجزائري، أما من الناحية الداخلية فإن المشروع كان القصد منه هو بالطبع إبعاد الجزائريين عن الثورة من خلال تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.[1]

- إن مشروع قسنطينة لم يهتم بالتطور الفلاحي، لأن واضعيه يتسمون بالعمى السياسي أو الجهل، أو لأنهم ارتكبوا خطأ في التقدير، ولكن لأنهم يرفضون التطور الفلاحي رفضا كليا.
- أنهم يريدون أن يصهروا من وراء مشروعهم سلاحا جديدا ضد ثورة الفلاحين، سلاحا اقتصاديا، اجتماعيا يهدف إلى خنق الطبقة الفلاحية التي تعد 08 بالمائة من السكان، والتي هي الأداة الأساسية لثورة مجبورة أن تكون أو لا تكون (....)، إن مشروع قسنطـينة يهدف إلى خنق الطبقة الفلاحية بواسطة المجاعة والقضاء على الوسط الفلاحـــي نفسه.[2]

- نتائج مشروع قسنطينة:

لقد فشل المشروع كما فشلت المشاريع الاستعمارية الأخرى ورغم أن الدوائر الاستعمارية حاولت التقليل من ذلك وأبرز مبررات ذلك الفشل انعدام الأمن ولاسيما الضغط الذي كانت تمارسه الثورة على الجزائريين [3]، أيضا لقد فشل ديغول في القضاء على الثورة وإقناع الجزائريين بوجوب الانضمام إلى سياسة ديغول، بل لم ينجح في طمأنة الأوربيين على البقاء الفرنسي بالجزائر [4]، حيث أن مخطط قسنطينة كان مرفوضا من الأطراف المستعمرة أي المعمرين الأوربيين، كما بات مرفوضا من طرف المسلمين الجزائريين، أي رفض من الطرفين فبخصوص الاوربيين المعمرين منهم على الخصوص فلقد راو فيه تنـــازلا

---

[1]ـ محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 ،مرجع سابق ،ص 272.

[2]ـ المجاهد: 25-04- 1961 ،عدد 94،مصدر سابق ،ص9.

[3]ـ محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة ، مرجع نفسه ، ص 272.

[4]ـ ياقوتة عمر، نزيهة جديلي: مرجع سابق ، ص 74.

عن امتيازاتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية، أما المسلمون الجزائريون فقد عارضوه بإيعاز من جبهة التحرير[1]، فقد نبهت الشعب الجزائري إلى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقاطعته وإلى جانب ذلك قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة، من جهتها بشرح وتبيان موقفها من ذلك وشرحت للرأي العام العالمي مخاطر المشروع.[2]

ب ـ سلم الشجعان:

إن فشل ديغول في الانتصار على جبهة التحرير الوطني و جيشها، دفعة للجوء إلي الحرب النفسية "سلم الشجعان" أو سلم الأبطال، إثرى ندوة صحفية عقدها في 23اكتوبر 1958، قال فيها ". ..أقول بكل وضوح أن رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة فليأتي سلم الأبطال ...." [3] ويقول أيضا "هذا ما كان يدور في خلدي عندما اقترحت علنا في المؤتمر الصحفي الذي عقدته بتاريخ 23تشرين الأول(أكتوبر)،"عقد صلح الشجعان "وقد أوضحت أنه يمكن الوصول إلي ذلك إما عن طريق إيقاع في القتال محليا بين المتحاربين، وإما بموجب اتفاق تتم المفاوضة بشأنه بين الحكومة الفرنسية و"المنضمة الخارجية " التي كانت تدير شؤون الثورة، والواقع أن "حكومة الجزائر المؤقتة " قابلت عرضي بالرفض، إذ أن انقساماتها الداخلية كانت تفرض عليها في ذلك الحين اتخاذ موقف صارم وسلبي ،ولكن اقتراح فرنسا المسالم قد ترك دويا بالغا في جميع الأذهان. "[4]

---

[1]ـ لخضر شريط : مرجع سابق ، ص 211.

[2]ـ محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 ، مرجع سابق ، ص 272.

[3]ـ أمال عمراوي: المشاريع سياسية و الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء علي الثورة (1958-1962)،مذكرة ماستر 2013-2014، جامعة مسيلة ،ص32.

[4]. شارل ديغول : مصدر سابق ،ص71.

وقد كانت الخطة التي رسمها ديغول في تحقيق السلم خلال المرحلة الأولى كما سبق تتمثل في استسلام جيش التحرير الوطني من غير تفاوض سياسي، وقد عبر عن ذلك من خلال العبارات التالية التي وردت في هخطاب3اكتوبر 1958بقسنطينة فقد قال: "أقول متوجها إلي الذين يطيلون أمد الحرب، لماذا القتل يجب أن نعيش، لماذا التهديم يجب أن نبني، أوقفوا هذه المعارك وستجدون السجون تفرغ والأمل يزدهر، والمستقبل يفتح للجميع ...."، وهذه الفكرة نفسها هي التي رددها ديغول في ندوته الصحفية في 23اكتوبر 1958عندما قال:"الذين بدأو بالقتال عليهم أن يوقفوه. "[1]

وتعتبر مبادرة "سلم الشجعان" محاولة من الجنرال ديغول لإيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية، بعد أن رفض المعالجة السياسية اللازمة لامتناعه بالاعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري بعد إعلانها للحكومة المؤقتة في 19سبتمبر 1958، محاولا تجاوزها والبحث عن وقف إطلاق نار محلي مع القادة العسكريين في الداخل ،واستسلام مقنع.[2] وبالتالي فمضمون الاستسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية والآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس، ويكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلام رسمي.[3]

هذا المشروع الذي جاء به ديغول في واقع الأمر يمكن تسميته في "استسلام الرجل الجبان" وليس بين الجزائريين الجبان، فقط أنه رد ديغول على الحكومة المؤقتة لاستعدادها على دخول فيها مفاوضات حرة مع فرنسا، من غير شروط سابقة وتحفظات إذن

---

[1]ـ مجلة أول نوفمبر: العدد 30،لسنة 1978،ص11 .

[2]ـ يزيد بوهناف: مرجع سابق، ص168.

[3]ـ أمال عمراوي: مرجع سابق، ص33.

فيعني سلم الشجعان في نظر ديغول هو إيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية.[1]

-أهداف المشروع سلم الشجعان:

يبدو أن *ديغول من وراء هذا المشروع أراد تحقيق العديد من الأهداف بأنه كان ينظر إلي هذه الأمور و هو اعتبر الثوار مثل العمال الذين يضربون عن العمل من أجل تحقيق مطالبهم.[2]

ومن أهم، الأهداف لهذا المشروع هو القضاء على الثورة بزرع الخلافات وانقسامات بين قياداتها من خلال امتداح بطولة العسكريين ودعوة المنظمة الخارجية إلي الاستسلام خاصة في ظل رفض ديغول للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورفضه أيضا لحالة الحرب في الجزائر.[3]

-أراد الاستسلام من طرف جبهة التحرير الوطني وجيشها دون أي قيد أو شرط، وكان الهدف الأساسي من سلم الشجعان هو استسلام الثوار بوضع السلاح دون تحقيق الأهداف والنتائج التي انطلقت من أجلها الثورة. [4]

-الحرص على الخيار السلمي الذي تعود إليه الجمهورية الفرنسية الخامسة عن شرط في

---

[1]- خولة بركاوي، سعاد لوصيف: المناورات الديغولية لإجهاض ثورة التحريرية الجزائرية من خلال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان 1958-1962،مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قالمة، 2017-2018، ص68،69 .

[2]- أمال عمراوي: مرجع سابق،ص33.

[3]- يزيد بوهناف: مرجع سابق، ص171.

[4]- أمال عمراوي: مرجع نفسه ، ص33.

* ولد شارل ديغول في مدينة ليل Lille بشمال فرنسا، 22 نوفمبر 1890، من عائلة متدينة ليبرالية مثقفة، نشأ في وسط عائلي محافظ، وهو ثالث طفل من بين إخوة، لأب عمل كأستاذ في التعليم الكاثوليكي، وكان لهم دور مهم في تربية ابنه =

أحد بنوده يكون هذا السلم لمدة أربع سنوات ولا يتجاوز عدد الضحايا في الاشتباكات 200 قتيل، كما طلب من المجاهدين أن يسلموا أسلحتهم وأن يعودوا إلي منازلهم وأولادهم وأعمالهم آمنين لهم حرية الرجوع وسلامتهم. [1]

= شارل لدى الاخوة الجزويت، وفي سنة 1908، اتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير Saint Cyr وحصل على الرتبة الثالثة بين زملائه في دفعته، عين ضمن الكتيبة الثالثة و الثلاثين للمشاة، تحت قيادة العقيد بيتان pétain. تأثر منذ صباه بقراءة ديكارت، برغسون، وقد وقع أسيرا لدى الألمان في الحرب العالمية الأولى، ثم أطلق سراحه، وشارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفييتية سنة 1920، درس التاريخ العسكري وعين عضوا في وزارة المارشال بيتان ثم عضو قيادة الأركان الفرنسية في بيروت (1929 ـ 1931) عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عين قائدا لفرقة، ثم كاتبا للدولة مكلفا بالدفاع الوطني في 06 جوان 1940. هو الذي وجه نداء بعد هزيمة فرنسا سنة 1940، إلى الفرنسيين يطلب منهم فيه أن يجددوا الكفاح ضد النازية. ولما أيده الفرنسيون المقيمون في هذه المستعمرات، لم يبق حسب ظنه إلا الإدماج هذه الأقطار في فرنسا، وتجنيد الأهالي في الحرب. وعندما تتصفح مذكرات ديغول نجده لا يقم ولا مرة واحدة بأخذ رأي السكان الأصليين، أو تقديم معاهدات واضحة، كما نجده دائما يعتبر فرنسا مجسمة في شخصه، ومن ثمة فهو لا ينتظر من أبناء المستعمرات إلا خصلة واحدة، هي الولاء لفرنسا، أما أن يكون لهذه المستعمرات تاريخ، و أن تكون لها ذاتية خاصة و إرادة مصممة على استرجاع سيادتها فذلك ما يجهله ديغول، ولا يريد أن يعرفه. (للاستزادة أكثر: ارجع الى المرجع فاطنة بن نوي: مرجع سابق، ص 43.

[1]ـ عمار بوحوش: مرجع سابق،ص194.

خلاصة الفصل:

خلاصة القول، لقد وجدت مشاريع التهدئة الفرنسية منذ اندلاع الكفاح المسلح استراتيجية مضادة شنتها جبهة وجيش التحرير الوطني تكيفت وتأقلمت مع تطورات الاستراتيجية الفرنسية، أفضت في النهاية إلى قبر كل المشاريع الفرنسية الرامية إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية، و حققت الأهداف الجوهرية لجبهة التحرير الوطني وعلى رأسها الاستقلال الوطني الذي ننعم به اليوم.

-الفصل الثاني: ردود الفعل الدولية حول القضية الجزائرية وموقف فرنسا جراء ذلك

-المبحث الأول: ردود الفعل الدولية من القوانين الفرنسية بالجزائر

-المطلب الأول: عرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

-المطلب الثاني: القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية

-المطلب الثالث: موقف حركة عدم الانحياز من القضية الجزائرية

-المطلب الرابع: موقف فرنسا من تدويل القضية الجزائرية في المحال الدولية

-المبحث الأول: ردود الفعل الدولية من القوانين الفرنسية بالجزائر.

تتكامل العوامل السياسية والعسكرية والدبلوماسية في الحروب الشعبية ذات التحرري. وإن تفاوتت أهميتها حسب تدرج الكفاح الوطني و يكتسي العامل العسكري في هذا الإطار أهمية خاصة في المراحل الأولى من هذا الكفاح _السياسي في جوهره، نظرا لدوره الحاسم في طرح القضية طرحا سليما لا غبار عليه كقضية تحرر وطني وتصفية الاستعمار قبل كل شيء.

ويتواصل هذا الدور من خلال كشف وإحباط ردود الفعل الاستعمارية الأولى التي تحاول إعادة التعتيم على هذا الطرح وتجريده من طابعه السياسي وأهدافه التحررية، فصمود الطلائع المسلحة الأولى لفترة معينة من شأنه أن يكشف هذه المحاولات وما يرافقها من ادعاءات وأباطيل.

لكن بعد بروز هذا الطرح وظهوره علي الساحة الدولية يسترجع العامل السياسي أولويته التي تزداد الأهمية مع تطور القضية، داخليا بفضل صمود الثوار وخارجيا بتدخل العامل الدبلوماسي الذي يشكل قوة إسناد لا يغني عنها.

-المطلب الأول: عرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

إن فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني وسعت هذه اللحظة الأولى إلي العمل على إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ويقول محمد يزيد "إن تدويل القضية الجزائرية كان مبرمجا منذ بداية الثورة خاصة وأن الأشقاء في تونس والمغرب كانت قضيتهما أمام الأمم المتحدة "وفي هذا الإطار، عملت جبهة التحرير الوطني برغم حداثة نشأتها، وضعف وسائلها، على إيصال صوت الثورة الجزائرية إلى مختلف المحافل الدولية. وكان أهم عمل دبلوماسي قامت به هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما:[1]

– مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 بوفد ملاحظ، وهذا أول حضور جزائري في الميدان الدولي ولكن بعد ذلك تتالت الأحداث وأصبحت القضية الجزائرية إحدى النقاط الأساسية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

– والدورة العاشرة للأمم المتحدة سبتمبر 1955 حيث اقتصرت في هذه الدورة للجمعية العامة على الوجه الإجرامي للمسألة وكان الهدف من وراء ذلك إصدار قرار أهلية أو عدم أهلية الأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية[3]، إن قضية الجزائر المجاهدة ليست قضية فرنسية بحتا بل هي قضية أممية وأن لها الحق دراستها وفحصها وحق إصدار توصيات بشأنها.[4]

[1]ـ أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة ،2008،ص 99.

[2]ـ أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة (الروبية)الجزائر،1995، ص148.

[3]ـ علي تابليت، وآخرون: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957_1958)، هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى45 لعيد الاستقلال والشباب، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير 1954،ص99.

[4]ـ أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مصدر سابق، ص239.

حيث وقع انقسام شديد في الرأي العام وسط وفود المناقشة، وقد نوقشت القضية في ستة اجتماعات.

– وفي 30سبتمبر 1955 قررت الجمعية بأغلبية الأصوات إدراج القضية في جدول أعمالها ومع ذلك فإن موضوع لم يدرس في اللجنة الأولى وأجل إلى الدورة الحادية عشر باقتراح عام ومن هنا حددت علميا الدورة العاشرة للجمعية العامة على قرار مسألة الأهلية لإدراج القضية الجزائرية.

وفي الدورة الحادية عشر انعقدت اللجنة الأولى لبحث القضية الجزائرية في 17اجتماعا، بين 04 و 13فيفري 1957 قدم مشروع القرار في 5فيفري 1957تحت رعاية 18 دولة إفريقية وأسيوية وطلبت من فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تحقيق المصير، والتفاوض من أجل التسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين، كما طلبت من الأمين العام أن يساعد في إجراء المفاوضات وعند التصويت علي الفقرات فشلت اللجنة في إ قرار الفقرتين الأوليتين، بتصويت 34 مقابل33 وامتناع 10. [1]

– المطلب الثاني: القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية

– لعبت الدول العربية دورا فعالا في دعم ومساندة القضية الجزائرية على الصعيد الدولي المتمثل في إدراج القضية الجزائرية على جدول أعمال المنظمة الدولية ومناقشتها، وتقديم حلول ومشاريع ومقترحات، وإجراء اتصالات بهدف الوصول إلى حل سلمي عادل للقضية الجزائرية، ويقوم على منح الشعب الجزائري حريته واستقلاله.[2]

[1]ـ علي تابليت وآخرون: المرجع السابق ،ص ص99،100.

[2]ـ عمر صالح العمري: موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954–1962،هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 45لعيد الاستقلال والشباب ،الجزائر 2008،ص369.

– وكان تفعيل العمق الاستراتيجي العربي يتم على مستوى الجامعة العربية أو على الصعيد الثنائي حكوميا وشعبيا، شكلت جامعة الدول العربية إطارا طبيعيا لحشد التضامن السياسي و المساندة الدبلوماسية. فضلا على الدعم المالي بفرض حصص محددة على البلدان الأعضاء.[1]

إن موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية كان متردد ومتذبذب في الأول واحتاجت إلى وقت معلوم لتتخذ القرار اللازم يوم"29مارس 1956".

ولكن في كل هذه التطورات فيما بعد تداركت التأخر الذي طبع موقفها الأول وقامت بدور كبير، كما حركت الدول العربية المشرقية (سوريا، العراق، الأردن، لبنان فلسطين، ليبيا) وتحركت فعلا على شكل مساع دبلوماسية منسقة ومظاهرات شاملة صاخبة وبوادر شعبية منظمة، وذلك ابتداء من ربيع 1956، بعد استقلال تونس والمغرب.

اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه المنعقد 29 مارس 1956 في القاهرة بالإجماع على القرار التالي:

– لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال.

– وفي الوقت نفسه يندد مجلس الجامعة بالفظائع الفرنسية في الجزائر.[2]

---

[1]ـ محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954–1962)،دار القصبة للنشر الجزائر ،2007،ص570.

[2]ـ مولود قاسم نأيت بلقاسم: مرجع سابق ،ص ص 193،194.

- المطلب الثالث: موقف حركة عدم الانحياز من الثورة الجزائرية.

استطاعت القضية الجزائرية احتلال صدارة الأحداث البارزة في المؤتمرات الدولية

والإقليمية بفضل الدعم المتواصل لها من طرف الكتلة الإفريقية المدعمة بمجموعة أسيوية من خلال ظهور حركة تضامن كبيرة أفرو-أسيوية، كانت الدول العربية الإفريقية والأسيوية وراءها، والتي ترجمت إلي جبهة مناهضة للاستعمار عرفت بحركة عدم الانحياز هذه الجبهة لم تتوقف عن دعم القضية الجزائرية وكل الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها.[1]

وفي إطار الأهداف الجوهرية للثورة أكد بن مهيدي "على أن الشعب الجزائري يعتمد في كفاحه من أجل التحرر والرقي، على مساندة شعوب المغرب العربي الشقيقة على التضامن الفعال، لجميع العرب على صداقة الشعوب الأفرو آسيوية وعلى تعاطف الشعب الفرنسي الديمقراطي في العالم "واغتنمت هذه الفرصة للتعريف بالمشكل الجزائري ولم يكن من السهل على قادة الثورة آنذاك، إقناع الرأي العام الدولي بأن الجزائر ليست جزء من فرنسا وأن قضيته هي قضية شعب سلبت منه حريته وصودرت حقوقه.[2]

- إن مؤتمر عدم الانحياز المنعقد ببلغراد عام 1961أعطت فيه الكتلة الأفرو آسيوية دفعا قويا للقضية الجزائرية، بعد أن التمهيد له من خلال عقد العديد من المؤتمرات الثانوية واللقاءات الدولية بين دول ذات التوجه الواحد، والتي كانت بدايتها في مؤتمربـــــاندونغ1955 ثم مؤتمر بريوني المنعقد 18 جويلية 1956بيوغسلافيا، وقد جمع الرؤساء الثلاثة، نــهرو و تيتو وجمال عبد الناصر، فكان فرصة لجبهة التحرير الوطني التي أرسلت وفدا عنها، تقدم

[1]- مريم صغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)، دار السبيل وزارة الثقافة الجزائر، ط1 ،2009 ص341.

[2]- أحمد سعيود: مرجع سابق ، ص ص75،76.

بمذكرة إلي الرؤساء المجتمعين في بيروني يؤكدون مساندتهم المطلقة للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وحلفائه من أجل حريته واستقلال الجزائر.[1]

- المطلب الرابع: موقف فرنسا من تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

تسببت النجاحات التي حققتها جبهة التحرير الوطني على المستويين الداخلي والخارجي في إضعاف فرنسا، فأثرت الثورة الجزائرية، على الحياة السياسية والاقتصادية الداخلية لفرنسا ووجهت ضربات قاسية لسمعتها في الخارج وإذا كانت الثورة الجزائرية فـــي

الميدان الخارجي جعلت فرنسا تقف في قفص الاتهام كل سنة في المحافل الدولية، وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

حيث قدمت فرنسا مذكرة بهذا الخصوص إلي مكتب الجمعية العامة التي أبدت اعتراضها عليها باعتبار أن القضية الجزائرية مسألة داخلية فرنسية [3]، قد شاركت فرنسا بفعالية في مناقشة الدورة الحادية عشر للجمعية العامة وبتحفظ جدي، وقدم هذا التخطيط في إطار قانوني لأن فرنسا تعتقد أن المسألة الجزائرية هي من اختصاص قانونها المحلي وعليه، فإن الموقف الفرنسي فيما يتعلق بالجزائر وفقا لذلك كان قائما على فكرة قانونية أي أن الجزائر جزء من فرنسا.[4]

بما أن الشأن الجزائري هو من اختصاص الداخلية الفرنسية فقد صدر رد رسمي من

---

[1]ـ د مريم صغيرة، المرجع السابق ،ص ص 342،341.

[2]ـ أحمد سعيود: مرجع سابق، ص174.

[3]ـ جمال قنان: مرجع سابق، ص262.

[4] ـ علي تابليت وآخرون: مرجع سابق، ص ص63،64.

وفي البرلمان الفرنسي صرح **بيير منديس فرانس**، رئيس الحكومة الفرنسية ردا على النواب الخونة الجزائريين طلبوا منه بلهجة حب عميق لفرنسا، أن يستعمل الشدة والصرامة، ويحقق الإدماج الكلي للجزائر في فرنسا قائلا: لا تخافوا إن الأمة لا تسمح لأحد بأن يخاطر وحدتها وأن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر وفرنسا."[1]

فبين الجزائر وفرنسا لا يمكن أن يكون هناك انفصال، وينبغي أن يكون هذا واضحا للجميع، وفي جميع الناس، وفي جميع الأمكنة والأزمنة، في الجزائر، وفي فرنسا ولكن أيضا في الخارج.[2]

حيث قدمت قانون ـ إطارا 13 أيلول 1957 وهذا القانون الذي تمنحه فرنسا كان يعد باحترام الشخصية الجزائرية مع الإبقاء على الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا، ويبدو أن الغاية من هذا القانون الذي يقسم الجزائر إلي مناطق مستقلة ذاتيا ومحافظات كانت قتل الشعور الوطني الجزائري إثارة النزعة الإقليمية والعرقية.[3]

---

[1]ـ محمد عباس: مرجع سابق، ص92.

[2]ـ مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق ، ص105.

[3]ـ شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة مع مقدمة من المؤلف خاصة بالطبعة العربية، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت باريس، ط1 1982، ص169.

خلاصة الفصل:

عمد قادة الثورة التحريرية منذ الساعات الأولى من تفجيرها على شن حملة دبلوماسية متعددة الجوانب، أو إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي وجعلها في نفس مرتبة القضايا التحريرية على المستوى الدولي، نقل القضية إلى الأمم المتحدة و المطالبة بحق تقرير المصير و إضفاء البعد الدولي على القضية الجزائرية و إثارة حركة تضامنية واسعة تسمح لجبهة التحرير لتأكيد سياستها الخارجية، إن النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قد سجل أثناء المؤتمرات الدولية نجاحا سياسيا كبيرا أفقد فرنسا اعتبارها أمام هيئة الأمم المتحدة بسبب عنادها في عدم تطبيق مبدأ الشعوب في تقرير مصيرها. إن فعالية الدبلوماسية الجزائرية قد برزت بالأخص في الفترة الممتدة بين 1955- 1962 فإن النشاطات الدبلوماسية المتمثلة في المحاضرات و المؤتمرات و التظاهرات الدولية ذات الطابع الاقتصادي و الثقافي لم تكن أقل أهمية و فعالية في تدويل القضية الجزائرية، حيث استغلت هذه المنظمات مثلها مثل كل الوفود الخارجية كل الوسائل المتاحة لها لوضع حد للاستعمار فأثارت الرأي العام العالمي ونشطت في الأوساط الدبلوماسية للحصول على الدعم السياسي و المادي.

خاتمـــة

خاتـــــمة:

في الختام لم يبقى إلا أن نذكر أهم ما يمكن استخلاصه من هذا البحث والذي نجمله في النقاط التالية:

– إن تفجير الثورة التحريرية الكبرى 1954 لم تكن قطيعة من الماضي .بل ولدت من رحم الأزمات ها قبل 1954،مما دفع السلطات الاستعمارية للبحث عن مخرج سياسي يتماشى مع الوضع الجديد والذي يهدد الجزائر الفرنسية فأخرجت الإدارة الاستعمارية جميع أوراقها القمعية والإصلاحية لتهدئة الأوضاع منذ انطلاقها .

– باغتت أحداث اندلاع الثورة السلطات الاستعمارية التي أصيبت بصدمة كبيرة أوقعتها في اضطراب هستيري لا سيما في غياب معطيات حول من يقفون وراء الحركة الجديدة ،مما اضطرها إلي اتهام أيادي أجنبية والتنكيل برموز حركة انتصار الحريات الديمقراطية بدعوى تعذيبهم لحركة التمرد وما رافقها من سياسة قمعية للتهدئة التي انعكست إيجابا على الثورة بالتفاف الشعب حولها .

– مثل اندلاع الثورة الكبرى 1954.صدمة عنيفة لفرنسا وهذا ما جعلها تتخذ مواقف ضدها حيث دمجت بين الأسلوب القمعي و الاغرائي الإصلاحي لمواجهة العمل المسلح وكبح الثورة في مهدها.

– إن فرنسا في سبيل الاحتفاظ بالجزائر، سخرت كل إمكانياتها المادية والبشرية وتفنن جلادوها في تعذيب الجزائريين وتحطيم معنوياتهم أملا في إخضاعهم وإبقائهم تحت السيطرة والاستعباد حتى ولو تطلب الأمر تحويل الجزائر إلي نسيج من السجون والمعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة والثكنات العسكرية وتطويقها بالأسلاك الشائكة .

– رغم شراسة العدو ووسائله الوحشية لقمع الثورة منذ لحظات الأولى لاندلاعها والإبادة والقوانين الاستثنائية والمحتشدات ومراكز التجمع.

–يعتبر مشروع جاك سوستال من بين المشاريع الإصلاحية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية بغرض دمج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي وطمس مقومات الشخصية العربية الإسلامية ،ومكافحة جبهة التحرير الوطني والقضاء على الثورة .

– إن مختلف المشاريع الفرنسية المطبقة في الجزائر كانت عبارة عن قناع مزيف تخفى من ورائه مطامعها الرامية إلي تحطيم عزيمة الشعب الجزائري وكبح جناح الثورة.

– يعتبر مشروع قسنطينة من المشاريع الإصلاحية التي جاء بها ديغول لغرض المحافظة على بقاء الجزائر قطعة فرنسية لكنه فشل بسبب تفطن الثورة .

– يعتبر خطا شال وموريس من أهم المخططات الجهنمية التي قام بها الجيش الفرنسي والتي أرهقت كاهل جيش التحرير الوطني إلا أن هذا لم يمنعه من إفشال هذه المخططات .

– مشاريع التي سعها إليها روبير لاكوست تهدف إلي صد الشعب وعزل جبهة التحرير الوطني من قاعدتها الشعبية .

– كان هدف انطلاقة أول نوفمبر 1954هو تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وفضح أكذوبة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وإنما هي قضية تصفية الاستعمار.

– قد كان موقف الأمم المتحدة تجاه موضوع الجزائريين يعد فشلا في الفائدة المرجو المنبر العالمي لحل القضية الجزائرية فتدخل الأمم المتحدة دل على اهتمام دولي تم التعبير عنه رغم معارضة فرنسا .

– كسب وتعاطف والتأييد حركة والتضامن الأفروآسيوي والتي اعتبرت القضية منذ الوهلة الأولى قضية تصفية الاستعمار .

– ساهمت جامعة الدول العربية في مساندة ة دعم القضية الجزائرية والثورة في المحافل الدولية.

– إن كل المحاولات والمساعي لتحقيق السلام من طرف المسؤولين الفرنسيين قد باءت بالفشل الذريع ،وذلك أن الواقع الجزائري كان يختلف اختلافا كليا علي التحليلات والتصريحات التي كان يدلي بها أولئك المسؤولون في باريس والجزائر ،ففي الوقت الذي كان فيه أغلب المسؤولون الفرنسيون يناقشون مشاريع الإصلاحات في مجلس الوزراء والبرلمان الفرنسيين ،كان رجال الشرطة والجيش الفرنسي يستعملون أبشع وسائل التعذيب لاستخراج الأسرار والاعترافات من الجزائريون ،وبذلك قضوا علي إمكانية وجود تعاون بين السلطات الفرنسية و أبناء الشعب الجزائري .

– وأخيرا قد رفضت جبهة التحرير الوطني كل المشاريع الفرنسية وشنت عليها هجمات مكنتها من تحقيق الاستقلال ومن خلال تقديم هذه المشاريع أثبتت لفرنسا أن الجزائر جزائرية عربية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1. أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة مع مقدمة من المؤلف خاصة بالطبعة العربية، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت باريس، ط 1982.
2. آيت أحمد حسين: روح الاستقلال (مذكرات مكافح) (1952 -1992)، تر: سعيد جعفر ، منشورات البرزخ ، ط 2002.
3. الأشراف مصطفي: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى :المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1983.
4. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية.
5. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، لشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر،1982 .
6. بن خده يوسف: جذور أول نوفمبر 1954، تر مسعود الحاج مسعود، دار الشاطبية للنشر و التوزيع الجزائر ،ط2، 2012.
7. ديغول شارل: مذكرات ديغول (مذكرات الأمل)، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية.
8. عباس فرحات: ليل الاستعمار ،نقله إلى العربية أبو بكر رحال ،نقح تر:بوبا كير ،دار القصبة للنشر حيدر-الجزائر ،2005.
9. عباس محمد: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)،دار القصبة للنشر الجزائر ،2007.
10. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلي القائد العسكري 1946-1962.

11. مجلة أول نوفمبر: العدد 30، لسنة 1978.

ب ـ المراجع:

12. إحدادن زهير: مختصر في تاريخ الثورة 1954– 1962، مؤسسة إحدادن للنشر و التوزيع الجزائر، ط1.

13. أزغيدي محمد حسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962، دار الهومة للنشر، الجزائر، 2009.

14. الغربي الغالي: فرنسا و الثورة الجزائرية 1954 –1958، دراسة في الممارسات والسياسات ،غرناطة للنشر والتوزيع ، د. ط.

15. الورتلاني الفضيل: الجزائر الثائرة ، دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع 2009.

16. العسلي بسام: جيش التحرير الوطني، دار النفائس ، ط1، 1989 ،ط2 1986.

17. العسلي بسام : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس ط2 1986.

18. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج1 ،منشورات اتحاد الكتاب العرب.

19. العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر، دار البعث لطباعة و النشر ، الجزائر، ط 1985

20. الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954– 1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

21. الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1 ،1986 ، الجزائر.

22. العمري عمر صالح: موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962،هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 45لعيد الاستقلال والشباب ،الجزائر 2008.

23. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 -1989 ،ج1، دار المعرفة الجزائر، ط 2006.

24. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ،دار الغرب الإسلامي ، ط1 ،1997.

25. بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية (أول نوفمبر 1954- 19 مارس 1962)، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، برج الكيفان الجزائر، ط1 ، 2004.

26. تابليت علي وآخرون: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957_1958)، هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى45 لعيد الاستقلال والشباب، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير 1954.

27. سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة ،2008.

28. سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح من 1954 -1962، دار المعرفة للطباعة، ط 2009،د ط.

29. صغير مريم: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)،دار السبيل وزارة الثقافة الجزائر ،ط ،2009.

30. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

31. قندل جمال: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962.

32. ـ قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر من (1830 – 1954) ، تر: محمد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية ،ط1 ،2008.

33. قاسم مولود نابت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا علي غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر ،دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ،ط2007.

34. لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة الجزائر.

ج ـ المقالات:

35. بلعربي عمر: أساليب مخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة "خطى شال وموريس نموذجا "مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، جامعة بابل، العدد 40، أيلول 2018.

36. حمدي أحمد: الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة (الروبية)الجزائر ،1995.

37. hpts ;/ /ar . m . wikipedia 15 :54 ,21/8/2020

38. شريط لخضر: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث عن الخزلة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

39. مناصرية يوسف: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

د ـ الرسائل الجامعية:

40. أمال عمراوي: أن المشاريع سياسية و الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء علي الثورة (1958-1962)،مذكرة ماستر 2013-2014،جامعة مسيلة.

41. بركاوي خولة، لوصيف سعاد: المناورات الديغولية لإجهاض ثورة التحريرية الجزائرية من خلال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان 1958-1962،مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قالمة 2017-2018.

42. بن إبراهيم جميلة: إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958_1962،مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013،2012.

43. بن غليم سهام: الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية مابين 1954-1958بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم، جامعة أبي بكر بن قائد، تلمسان 2016-2017.

44. بن نوى فاطنة: الإستراتيجية الفرنسية-اقتصاديا -اجتماعيا من أجل تطويق الثورة 1954-1958،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،جامعة لمسيلة ،2013-2014.

45. بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها علي المسلمين الجزائريين 1954.1962 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاص6، جامعة لحاج لخضر باتنة 2014.

46. حبارئ حسينة، رحمة ياسمين: المشاريع الفرنسية في الجزائر للقضاء على الثورة التحريرية 1954_1962،مذكرة ماجستير جامعة تبسة 2017.

47. سالمي سالم: استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية "مخطط شال نموذجا" 1954 – 1962 مذكرة ماجستير، مسيلة 2017–2018.

48. فران ميمونة، أعبلاوي مغنية: المخططات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الفرنسية أثناء الثورة الجزائرية التحريرية مشروع قسنطينة 1958–1962، جامعة أحمد دارية، أدرار،2017 –2018.

49. مدور خميسة: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865–1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2017–2018.

50. ياقوتة عمير، نزهة جديلي: السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية1954–1962، مذكرة ماستر 2016، تبسة.

هـ ـ الملتقيات:

51. الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس، الطارف،98،02،22،21،20.

الملاحق

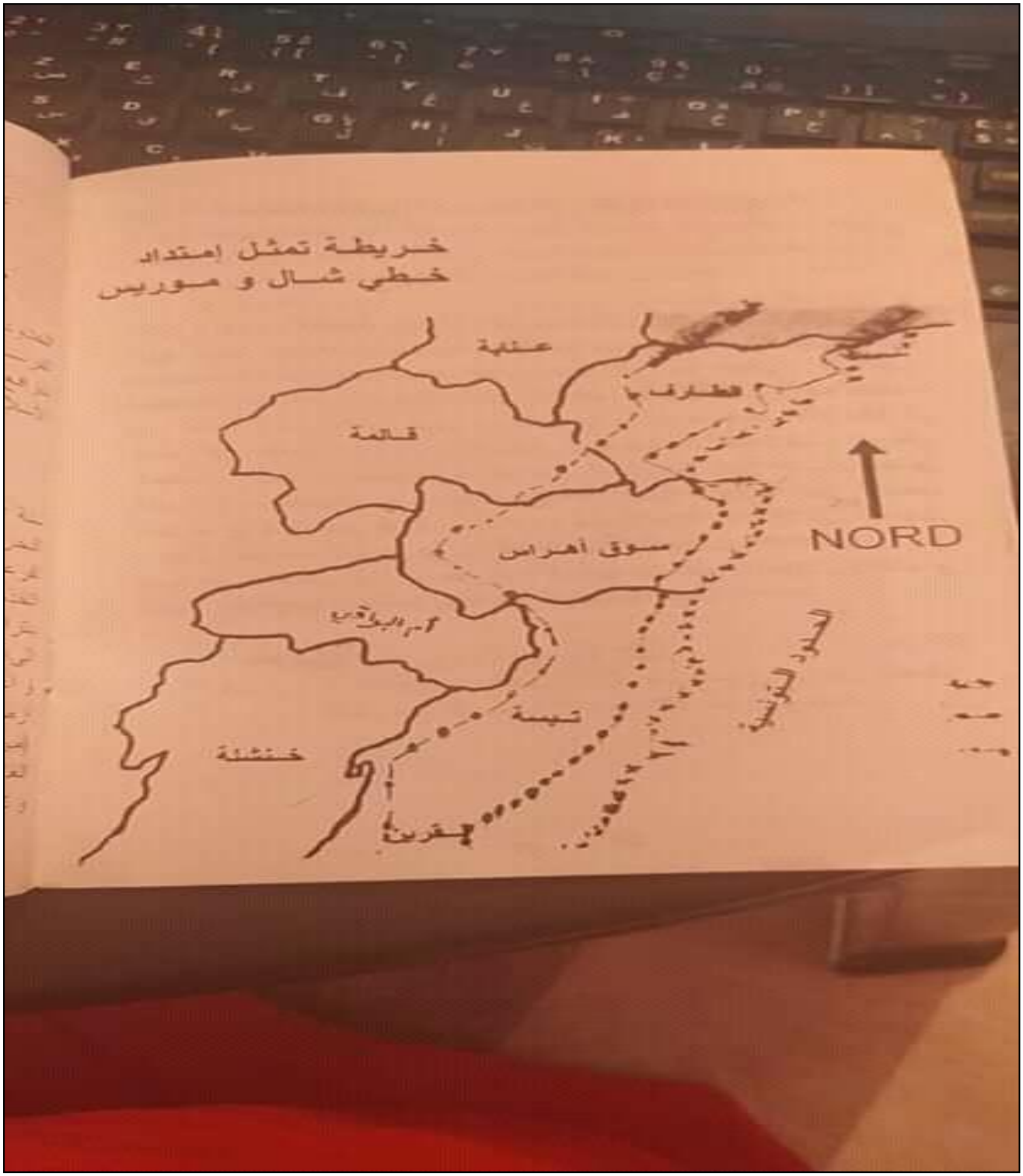

الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس، الطارف،98،02،22،21،20.

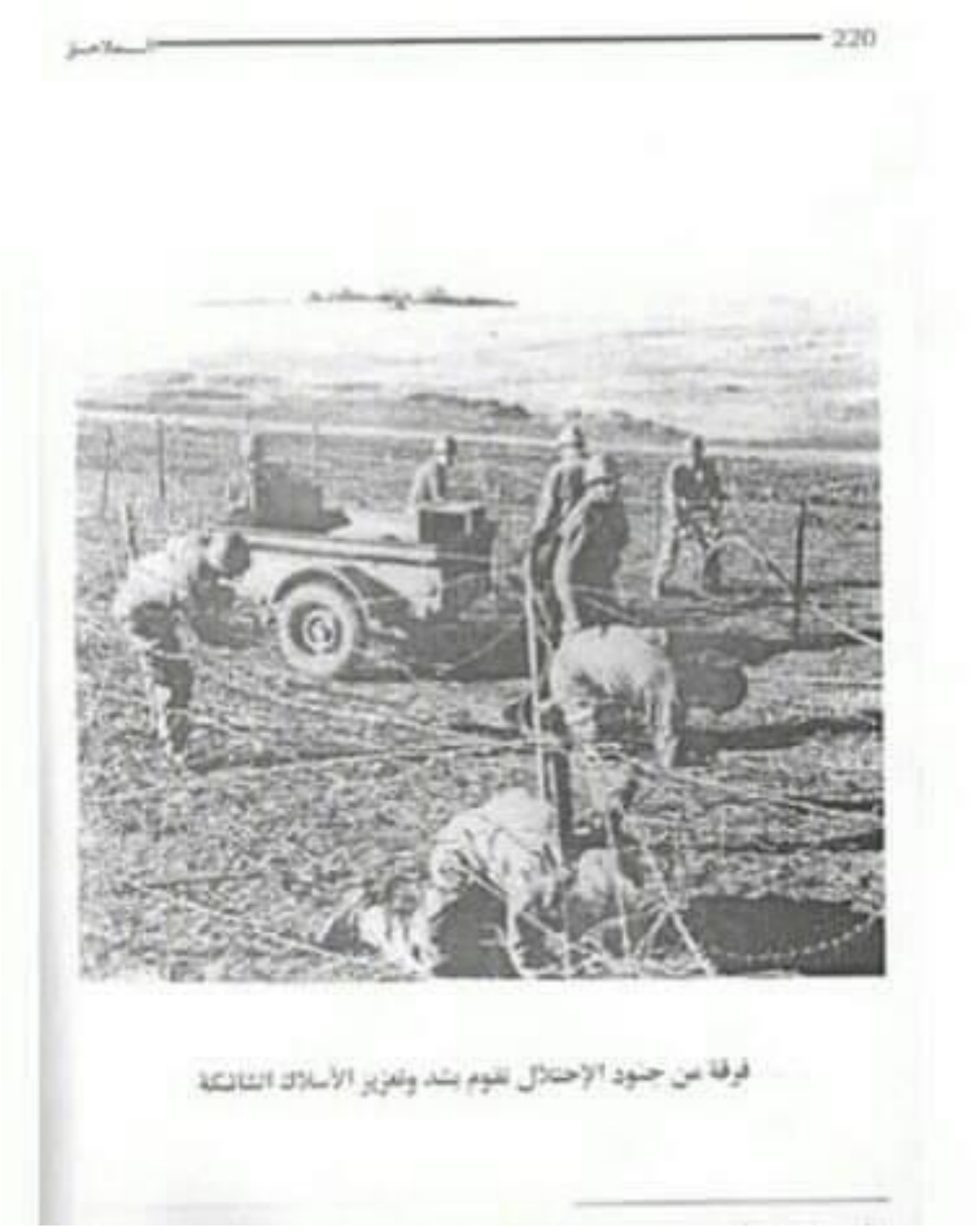

1. جمال قندل: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962.

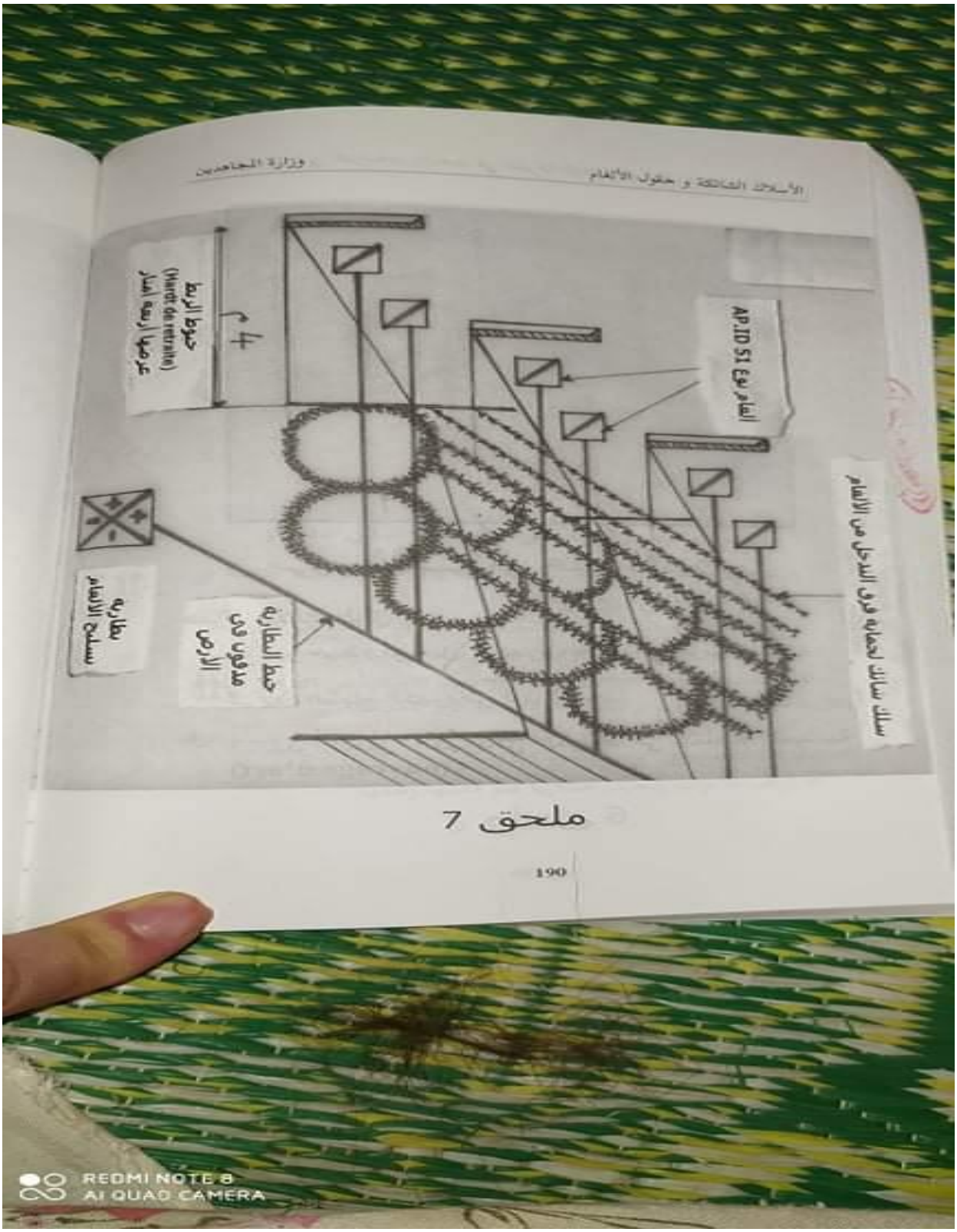

1. يوسف مناصرية : الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

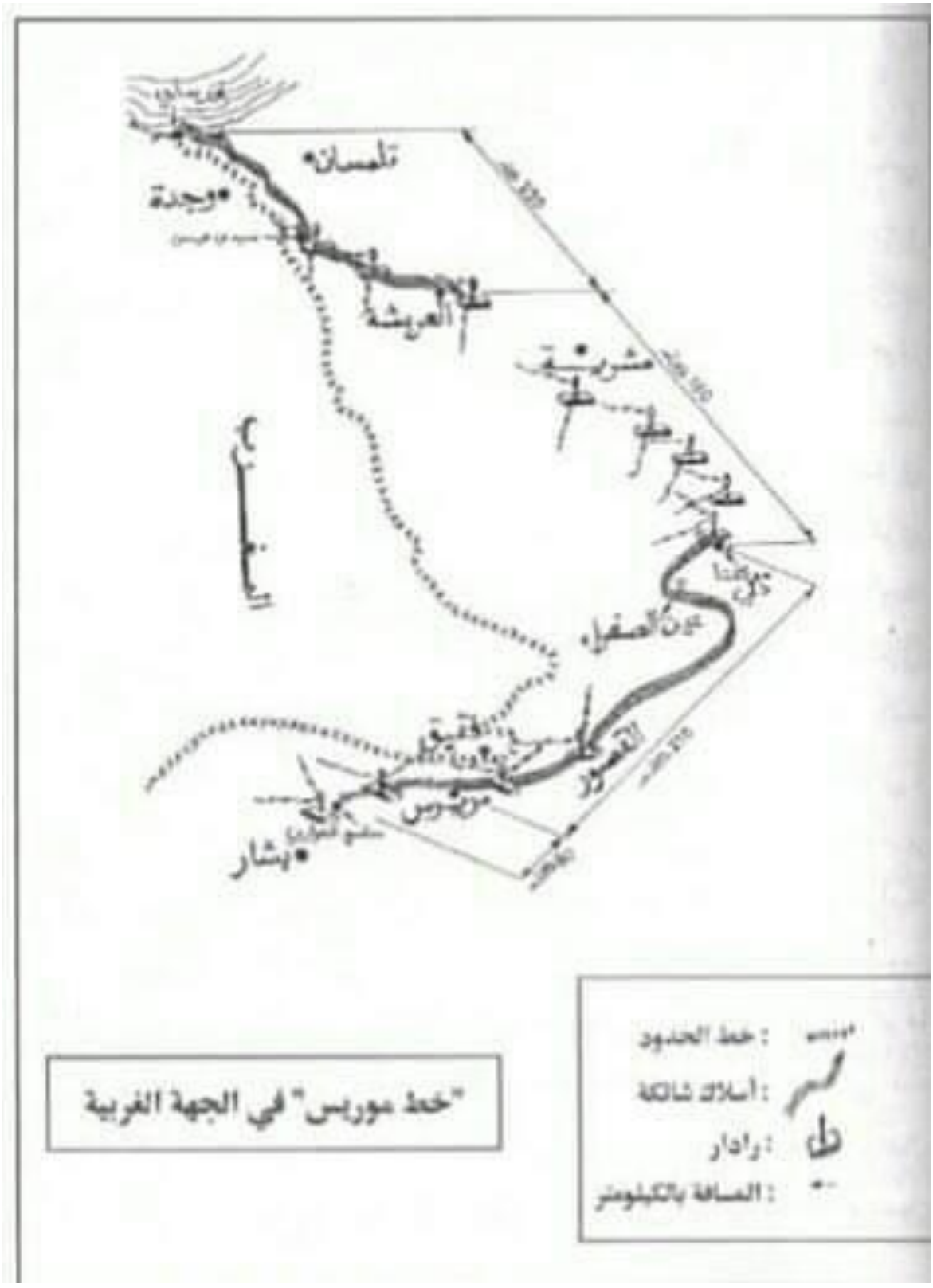

2. جمال قندل: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962.

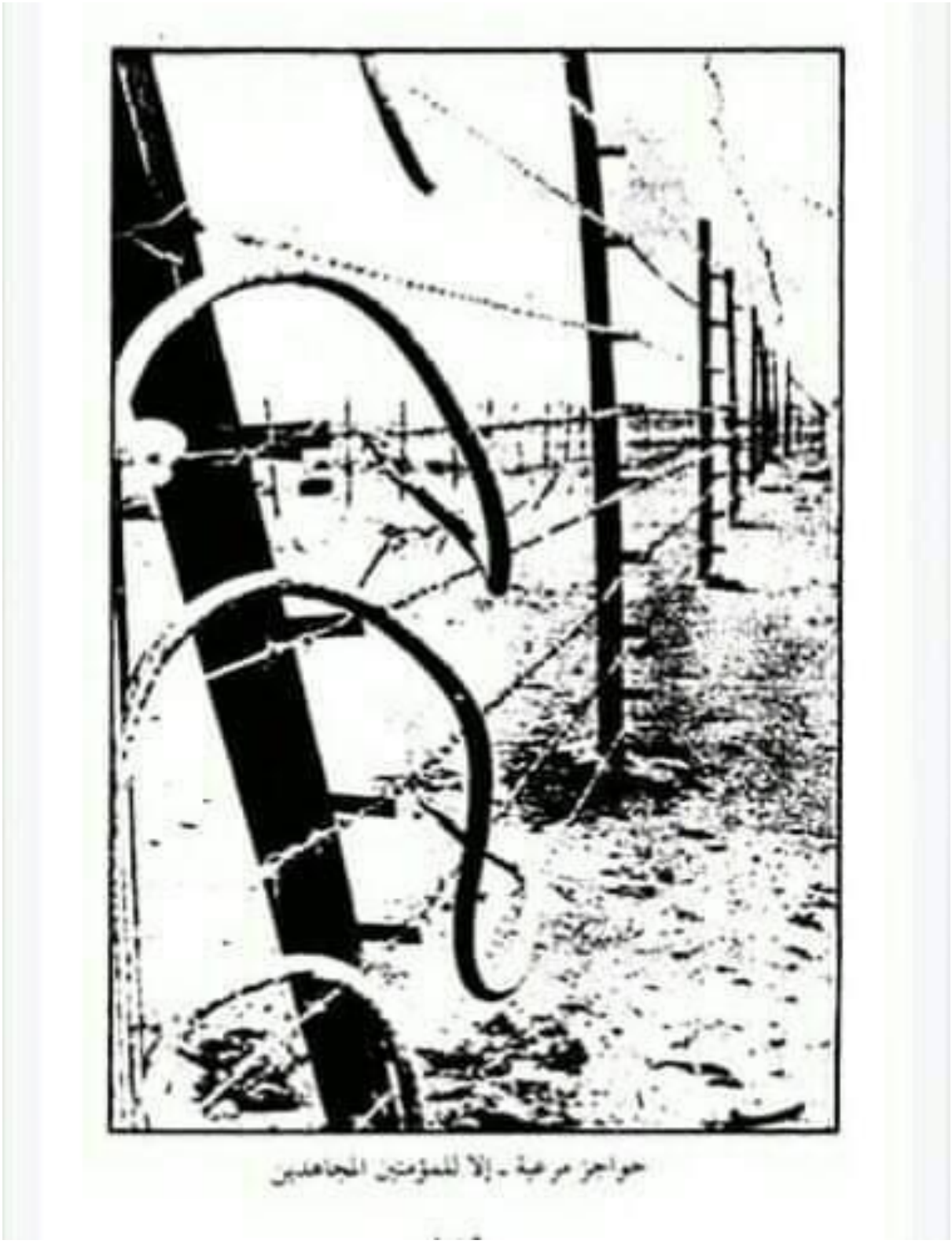

حواجز مرعبة ـ إلا للمؤمنين المجاهدين

3. بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، دار النفائس ، ط2 ,1986.

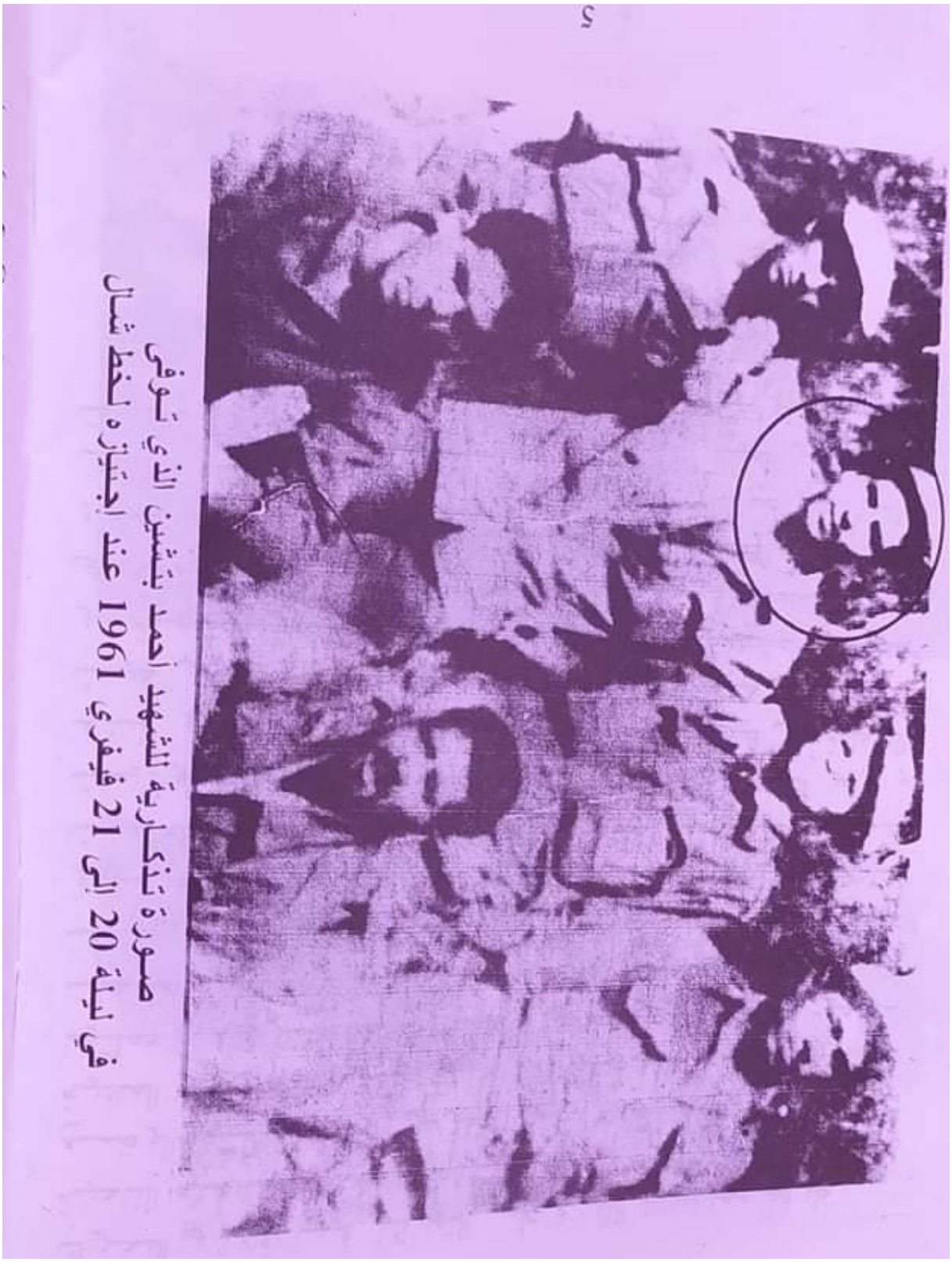

صورة تذكارية للشهيد أحمد بتشين الذي توفي في ليلة 20 إلى 21 فيفري 1961 عند إجتيازه لخط شال

1. الملتقى الوطني الأول لخطي شال وموريس، الطارف،98،02،22،21،20.

ملخص البحث:

حققت الثورة منذ انطلاقها مجموعة من النجاحات والبطولات، بفضل تنظيمها وتخطيطها المحكم الذي يشهد له العدو قبل الصديق قام بها الثوار وليس كما وصفتها فرنسا بأنها عبارة عن تمرد قام بها مجموعة من المخربين الفارين من الحكومة الفرنسية، سعت فرنسا للقضاء على الثورة منذ الوهلة الأولى بتطبيق مجموعة من المخططات والإصلاحية والقوانين من أبرزها مشروع جاك سوستال، إصلاحات وربير لاكوست وسياسة التهدئة الذي انتهجها والتي تهدف إلى تهدئة الأوضاع ،وسياسة شارل ديغول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكل هذه الإصلاحات والتدابير تلقت معارضة شديدة من طرف جبهة التحرير الوطني ،والهدف من هذه الإجراءات التي اتبعتها فرنسا تهدف من ورائها إلي خنق الثورة وتطويقها وعزلها عن العالم الخارجي ولم تكتفي فرنسا بكل هذه التدابير التي طبقتها بل ذهبت إلى تظليل الرأي العام العالمي من خلال تصريحاتها والتمسك بفكرة الجزائر فرنسية أي أنها جزء لا يتجزأ من فرنسا.

Résumé de la recherche:

Depuis son lancement, la révolution a remporté une série de victoires et de championnats grâce à sa planification et à son organisation rigoureuses, dont l'ennemi témoigne devant l'ami. Elle a été menée par les révolutionnaires, et non comme la France l'a décrite. C'est une révolte d'un groupe de saboteurs fuyant le gouvernement français. La France a cherché à éliminer la révolution dès le premier moment en mettant en œuvre un ensemble de plans, de réformes et de lois. Parmi les plus importants d'entre eux figurent Jacques Soustal et Robert Lacoste et la politique d'apaisement, qu'il a menée, qui vise à calmer la situation, et la politique économique, sociale et politique de Charles de Gaulle et toutes ces réformes et mesures se sont heurtées à une forte opposition du Front de libération nationale, et le but de ces mesures que la France a suivies derrière elle était d'étouffer la révolution, de l'encercler et de l'isoler du monde extérieur. La France n'était pas satisfaite de toutes ces mesures, mais elle est allée induire en erreur l'opinion publique mondiale en sauvant ses déclarations et en adhérant à l'idée d'une Algérie française, ce qui signifie qu'elle fait partie intégrante de la France.

الفهرس

الفهرس

إهداء.....

مقدمة.....أ

أهمية الموضوع.....أ

أسباب اختيار الموضوع.....ب

إشكالية البحث.....ب

المنهج المتبع.....ت

خطة البحث.....ت

تقييم المصادر والمراجع.....ث

الصعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث.....ح

الفصل التمهيدي: الظروف السياسية في الجزائر وكيفية التحضير لأول نوفمبر 1954

- مظاهرات 08 ماي 1945 08
- الحركة الوطنية ما بعد 08 ماي 1945.....09
- المنظمة الخاصة واكتشافها.....11
- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.....13
- اللجنة الثورية للوحدة و العمل.....14
- اجتماع لجنة 22.....15
- مجريات اندلاع الثورة نوفمبر الجزائرية 1954.....18
- موقف فرنسا من الثورة.....19

الفصل الأول: أهم المخططات و القوانين الفرنسية بالجزائر 1954 -1962

- تمهيد.....22
- المبحث الأول: مشروع جاك سوستال 1955-1956.....23
- المطلب الأول : مشروعه الإصلاحي.....23
- المطلب الثاني: أهداف مشروع سوستال.....25
- المطلب الثالث: ردود الأفعال الجزائرية والفرنسية على إصلاحات جاك سوستال.....26
- المبحث الثاني: المخططات الإصلاحية لي روبير لاكوست.....30
- المطلب الأول: روبير لاكوست على رأس الولاية العامة.....30
- إصلاحات لاكوست.....33
- المطلب الثاني: قانون الإطار 1957.....34
- المطلب الثالث :ردود الفعل المختلفة حول إصلاحاته لاكوست...36
- المبحث الثالث: مشاريع التهدئة في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962.....38
- المطلب الأول: إستراتيجية ديغول العسكرية.....38
- خط موريس:.....44
- المطلب الثاني: موقف الثورة من خطي شال وموريس.....46
- المطلب الثالث: مشاريع ديغول الاقتصادية والاجتماعية..... 48
- مشروع قسنطينة.....48
- مضمون مشروع قسنطينة.....49
- أهداف مشروع قسنطينة.....51
- نتائج مشروع قسنطينة.....52
- سلم الشجعان..... 53
- أهداف المشروع سلم الشجعان.....55
- خلاصة الفصل.....57

- **الفصل الثاني: ردود الفعل الدولية حول القضية الجزائرية وموقف فرنسا جراء ذلك**
- المبحث الأول: ردود الفعل الدولية من القوانين الفرنسية بالجزائر..59
- المطلب الأول: عرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة...60
- المطلب الثاني: القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية.....61
- المطلب الثالث: موقف حركة عدم الانحياز من الثورة الجزائرية....63
- المطلب الرابع: موقف فرنسا من تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.....64
- خلاصة الفصل.....66
- خاتمة.....68
- المصادر و المراجع.....72
- الملاحق.....79
- ملخص.....85
- فهرس.....88